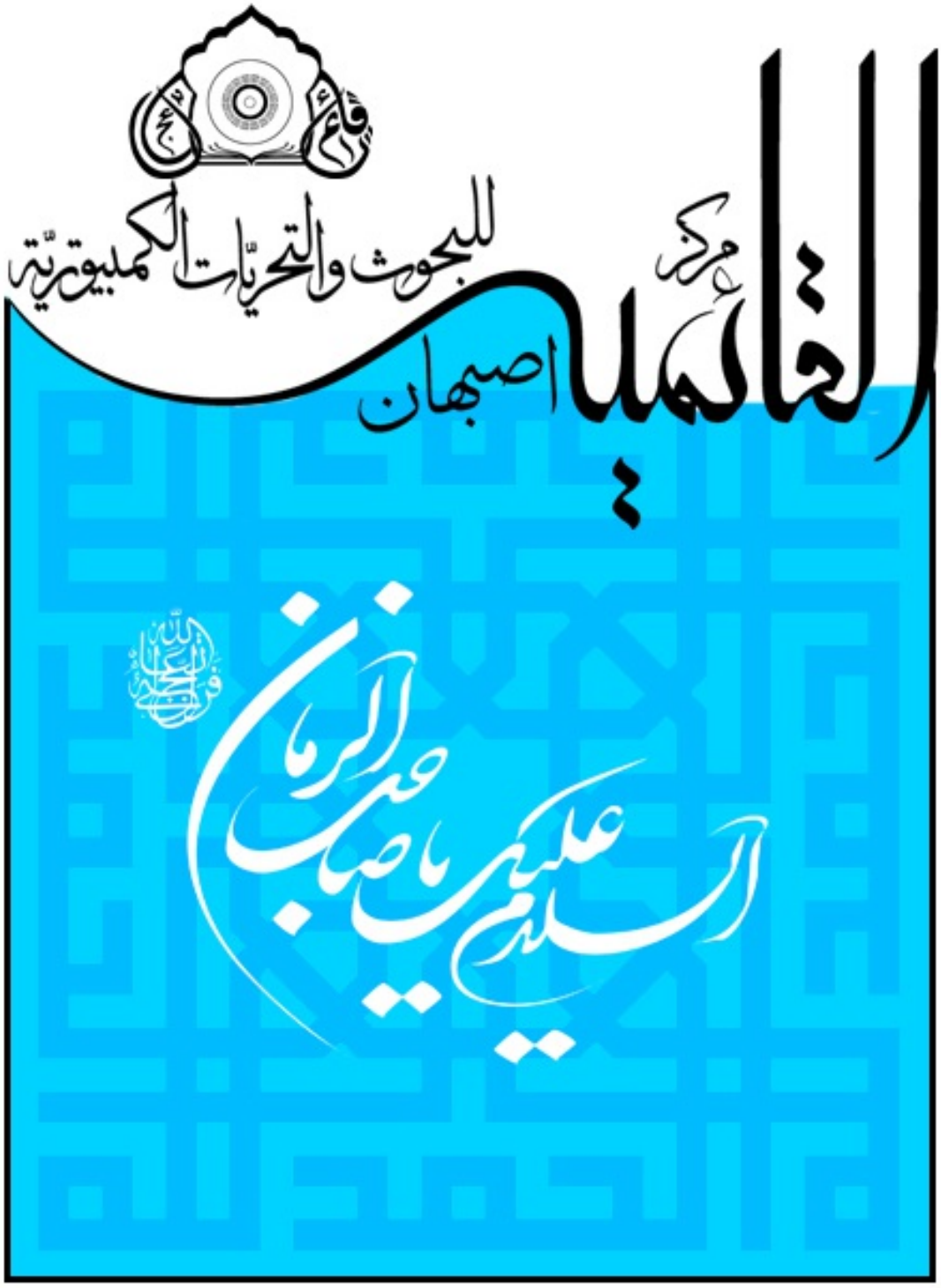

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مَنطِقُ المشرقيينَ

للشيخ الرئيس ابى علي بن سينا

بسم الله الرحمن الرحيم

منطق المشرقيين

كاتب:

ابوعلی حسین بن عبدالله ابن سینا

نشرت فی الطباعة:

القاهره دار الکتب الحدیثه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
منطق المشرقیین ----- ۸
اشارة ----- ۸
[الخطبة] ----- ۸
المقدمة ----- ۸
فی ذکر العلوم ----- ۹
فی علم المنطق ----- ۱۱
الفن الأول فی التصور و التصدیق ----- ۱۱
المقالة الأولی فی مقدمات التصور ----- ۱۱
اشاره ----- ۱۱
فی اللفظ المفرد و المعنی المفرد ----- ۱۲
فی الکلی و الجزئی ----- ۱۲
فی المحمول علی الشیء ----- ۱۳
فی عدد دلالة اللفظ علی المعنی ----- ۱۴
فی أصناف دلالة المحمول علی الموضوع ----- ۱۴
فی أصناف الدلالة علی الماهیة ----- ۱۴
فی المقومات ----- ۱۵
فی اللازمات ----- ۱۶
فی العوارض الغیر اللازمة ----- ۱۶
فی اللاحق العام و الخاص ----- ۱۶
فی أصناف ترکیبات المعانی المختلفة ----- ۱۷
فی العموم و الخصوص و غیر ذلک ----- ۱۷
فی ترکیب أحوال المحمولات بعضها مع بعض ----- ۱۹

فی أصناف التعریف ----- ۲۱
فی الحد ----- ۲۴
فصل فی امتحان المحمول ----- ۳۰
فصل فی امتحان العام ----- ۳۲
فصل فی امتحان الذاتی المقوم ----- ۳۲
فی امتحان العرضی ----- ۳۳
فی امتحان الجنس ----- ۳۳
فی امتحان الفصل ----- ۳۳
فی امتحان الخاصة المطلقة ----- ۳۴
فی امتحان یعم الخاصة المفردة المعرفة فی شرح الاسم ----- ۳۴
فی امتحان یخص شرح الاسم و یعم جمیع أنواعه ----- ۳۴
فی امتحان الحد ----- ۳۵
فی تعریف الاسم و الکلمة و الأداة و القول ----- ۳۶
القول فی التصدیق ----- ۳۶
فی أصناف القضایا ----- ۳۶
فی تحقیق الموضوع فی الحملی ----- ۳۸
فی تحقیق المحمول فی الحملی ----- ۳۹
فی تحقیق القضیة الحملیة بأجزائها ----- ۳۹
فی تحقیق إیجاب الحملی ----- ۴۰
فی تحقیق السلب الحملی ----- ۴۰
فی تحقیق الکلی الموجب فی الحملیات ----- ۴۱
فی تحقیق الکلی السالب فی الحملیات ----- ۴۱
فی البعضیتین الجزئیتین ----- ۴۲
فیما یلحق القضایا من الزوائد ----- ۴۲

فی تحقیق المقدمة المطلقة ----- ۴۲
فی تحقیق المقدمة الممکنة ----- ۴۳
فی التناقض ----- ۴۴
فی نقیض المطلقة العامة الأولی إذا کانت موجبة کلیة ----- ۴۵
فی نقیض المطلقة التی تلی هذه العامة إذا کانت أیضا کلیة موجبة ----- ۴۶
فی نقیض المطلقة اللازمة إذا کانت کلیة موجبة ----- ۴۷
فی نقیض اللازمة المشروطة إذا کانت کلیة موجبة ----- ۴۷
فی نقیض الطارئة من المطلقات إذا کانت کلیة موجبة ----- ۴۷
فی نقیض المطلقة التی تعم اللازمة و الطارئة و هی الموافقة إذا کانت کلیة موجبة ----- ۴۷
فی نقیض الکلیة الموجبة الوقتیة ----- ۴۷
فی نقیض السالبة الکلیة المطلقة علی الوجوه المذکورة ----- ۴۸
فی نقیض الموجبة المطلقة الجزئیة ----- ۴۸
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۴۸

منطق المشرقيين

اشارة

سرشناسه : ابن‌سينا، حسين‌بن عبدالله، ۴۲۸ - ۳۷۰

عنوان و نام پديدآور : منطق المشرقيين/ ص. ع. به‌انگليسی:Ali -Akbar Bina outline of persiam History؛ نظم الشخ الرئيس ابی علی‌بن سينا

مشخصات نشر : قاهره.

مشخصات ظاهری : لط، ۱۸، ص ۸۳

وضعيت فهرست نويسی : فهرستنويسی قبلی

يادداشت : عربی

يادداشت : کتابنامه به‌صورت زيرنويس

شماره کتابشناسی ملی : ۱۶۲۶

[الخطبة]

بسم الله الرحمن الرحيم بالعزيز الحكيم أثق و عليه أتوكل الحمد لله أهل أن يحمد لعزته و جبروته و نسأله التوفيق لنيل مرضاته و الرأفة عنده و أن يصلی علی أنبيائه الهادين و خصوصا علی المصطفی محمد و آله الطاهرين

المقدمة

و بعد فقد نزعت الهمة بنا إلی أن نجمع كلاما فيما اختلف أهل البحث فيه لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوی أو عادة أو إلف و لا نبالی من مفارقة تظهر منا لما ألفه متعلمو كتب اليونانيين إلفا عن غفلة و قلة فهم و لما سمع منا فی كتب ألفناها للعاميين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم و لم ينل رحمته سواهم مع اعتراف منا بفضل سلفهم فی تنبهه لما نام عنه ذووه و أستاذوه و فی تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض و فی ترتيبه العلوم خيرا مما رتبوه و فی إدراكه الحق فی كثير من الأشياء و فی تفطنه لأصول صحيحة سرية فی أكثر العلوم و فی اطلاعه الناس علی ما بينها فيه السلف و أهل بلاده و ذلك أقصی ما يقدر عليه إنسان يكون أول من مد يديه إلی تمييز مخلوط و تهذيب مفسد و يحق علی من بعده أن

منطق المشرقيين، ص: ۳

يلموا شعثه و يرموا ثلما يجدونه فيما بناه و يفرعوا أصولا أعطاها فما قدر من بعده علی أن يفرغ نفسه عن عهده ما ورثه منه و ذهب عمره فی تفهم ما أحسن فيه و التعصب لبعض ما فرط من تقصيره فهو مشغول عمره بما سلف ليس له مهلة يراجع فيها عقله و لو وجدها ما استحل أن يضع ما قاله الأولون موضع المفتقر إلی مزيد عليه أو إصلاح له أو تنقيح إياه.

و أما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه أول ما اشتغلنا به و لا يبعد أن يكون قد وقع إلينا من غير جهة اليونانيين علوم و كان الزمان الذی اشتغلنا فيه بذلك ريعان الحداثة و وجدنا من توفيق الله ما قصر علينا بسببه مدة التفطن لما أورثوه ثم قابلنا جميع ذلك بالنمط من العلم الذی يسميه اليونانيون المنطق و لا يبعد أن يكون له عند المشرقيين اسم غيره حرفا حرفا فوقفنا علی ما تقابل و علی ما عصی و طلبنا لكل شیء وجهه فحق ما حق و زاف ما زاف.

و لما كان المشتغلون بالعلم شديدى الاعتزاء إلى المشائين من اليونانيين كرهنا شق العصا و مخالفة الجمهور فانحزنا إليهم و تعصبنا للمشاءين إذ كانوا أولى فرقهم بالتعصب لهم و أكملنا ما أرادوه و قصروا فيه و لم يبلغوا أربهم منه و أغضينا عما تخبطوا فيه و جعلنا له وجها و مخرجا و نحن بدخلته شاعرون و على ظله واقفون فإن جاهرنا بمخالفتهم ففى الشىء الذى لم يمكن الصبر عليه و أما الكثير فقد غطيناه بأغطية التغافل فمن جملة ذلك ما كرهنا أن يقف الجهال على مخالفة ما هو عندهم من الشهرة بحيث لا يشكون فيه و يشكون فى النهار الواضح و بعضه قد كان من الدقة بحيث تعمش عنه عيون عقول هؤلاء الذين فى العصر فقد بلينا برفقة منهم عارى الفهم كأنهم خشب مسندة يرون التعمق فى النظر بدعة و مخالفة المشهور ضلالة كأنهم الحنابلة فى كتب الحديث لو وجدنا منهم رشيدا ثبتناه بما حققناه فكنا ننفعهم به و ربما تسنى لهم الإيغال فى معناه فعوضونا منفعة استبدوا بالتنقير عنها.

و من جملة ما ضننا بإعلانه عابرين عليه حق مغفول عنه يشار إليه فلا يتلقى إلا بالتعصب فلذلك جرينا فى كثير مما نحن خبراء ببجدته مجرى المساعدة دون

منطق المشرقيين، ص: ۴

المحاقة و لو كان ما انكشف لنا أول ما انصببنا إلى هذا الشأن لم نبد فيه مراجعات منا لأنفسنا و معاودات من نظرنا لما تبينا فيه رأيا و لاختلط علينا الرأى و سرى فى عقائدنا الشك و قلنا لعل و عسى لكنكم أصحابنا تعلمون حالنا فى أول أمرنا و آخره و طول المدة التى بين حكمنا الأول و الثانى و إذا وجدنا صورتنا هذه فبالحرى أن نثق بأكثر ما قضيناه و حكمنا به و استدركناه و لا سيما فى الأشياء التى هى الأغراض الكبرى و الغايات القصوى التى اعتبرناها و تعقبناها مئين من المرات و لما كانت الصورة هذه و القضية على هذه الجملة أحببنا أن نجمع كتابا يحتوى على أمهات العلم الحق الذى استنبطه من نظر كثيرا و فكر مليا و لم يكن من جودة الحدس بعيدا و اجتهد فى التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجد لتعصبه و ما يقوله وفاقا عند الجماعة غير نفسه و لا أحق بالإصغاء إليه من التعصب لطائفة إذا أخذ يصدق عليهم فإنه لا ينجيهم من العيوب إلا الصدق.

و ما جمعنا هذا الكتاب لنظهره إلا لأنفسنا أعنى الذين يقومون منا مقام أنفسنا و أما العامة من مزاولى هذا الشأن فقد أعطيناهم فى كتاب الشفاء ما هو كثير لهم و فوق حاجتهم و سنعطيهم فى اللواحق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه و على كل حال فالاستعانة بالله وحده

منطق المشرقيين، ص: ۵

فى ذكر العلوم

إن العلوم كثيرة و الشهوات لها مختلفة و لكنها تنقسم أول ما تنقسم قسمين علوم لا يصلح أن تجرى أحكامها الدهر كله بل فى طائفة من الزمان ثم تسقط بعدها أو تكون مغفولا عن الحاجة إليها بأعيانها برهة من الدهر ثم يدل عليها من بعد.

و علوم متساوية النسب إلى جميع أجزاء الدهر و هذه العلوم أولى العلوم بأن تسمى حكمة.

و هذه منها أصول و منها توابع و فروع و غرضنا هاهنا هو فى الأصول و هذه التى سميناها توابع و فروعا فهى كالطب و الفلاحة و علوم جزئية تنسب إلى التنجيم و صنائع أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها.

و تنقسم العلوم الأصلية إلى قسمين أيضا فإن العلم لا يخلو إما أن ينتفع به فى أمور العالم الموجودة و ما هو قبل العالم و لا يكون قصارى طالبه أن يتعلمه حتى يصير آلة لعقله يتوصل بها إلى علوم هى علوم أمور العالم و ما قبله و إما أن ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالأمور الموجودة فى العالم و قبله.

و العلم الذى يطلب ليكون آلة قد جرت العادة فى هذا الزمان و فى هذه البلدان لأن يسمى علم المنطق و لعل له عند قوم آخرين اسما آخر لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور.

و إنما يكون هذا العلم آلة فى سائر العلوم لأنه يكون علما منبها على الأصول التى يحتاج إليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو و جهة يكون ذلك النحو و تلك الجهة مؤديا بالباحث إلى الإحاطة بالمجهول فيكون هذا العلم مشيرا إلى جميع الأنحاء و الجهات التى تنقل الذهن من المعلوم إلى المجهول و كذلك يكون مشيرا إلى جميع الأنحاء و الجهات التى تضل الذهن و توهمه استقامة مأخذ نحو

منطق المشرقيين، ص: ۶

المطلوب من المجهول و لا يكون كذلك فهذا هو أحد قسمى العلوم.

و أما القسم الآخر فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين لأنه إما أن تكون الغاية فى العلم تزكية النفس مما يحصل لها من صورة المعلوم فقط و إما أن تكون الغاية ليس ذاك فقط بل و أن يعمل الشىء الذى انتقشت صورته فى النفس.

فيكون الأول تتعاطى به الموجودات لا من حيث هى أفعالنا و أحوالنا لنعرف أصوب وجوه وقوعها منا و صدورها عنا و وجودها فينا و الثانى يلتفت فيه لفت موجودات هى أفعالنا و أحوالنا لنعرف أصوب وجوه وقوعها منا و صدورها عنا و وجودها فينا.

و المشهود من أهل الزمان أنهم يسمون الأول علما نظريا لأن غايته القصوى نظر و يسمون الثانى منهما عمليا لأن غايته عمل.

و أقسام العلم النظرى أربعة و ذلك لأن الأمور إما مخالطة للمادة المعينة حدا و قواما فلا يصلح وجودها فى الطبع فى كل مادة و لا يعقل إلا فى مادة معينة مثل الإنسانية و العظمية و إن كانت بحيث لا يمتنع الذهن فى أول نظرة عن أن يحلها كل مادة فيكون على سبيل من غلط الذهن بل يحتاج الذهن ضرورة فى الصواب أن ينصرف عن هذا التجويز و يعلم أن ذلك المعنى لا يحل مادة إلا إذا حصل معنى زائد يهيؤها له و هذا كالسواد و البياض فهذا من قبيل الموجودات و الأمور.

و إما أمور مخالطة أيضا كذلك و الذهن و إن كان يحوج فى صحة تصور كثير منها إلى إلصاقه بما هو مادة أو جار مجرى المادة فليس يمتنع عنده و عند الوجود أن لا يتعين له مادة و كل مادة تصلح لأن تخالطه ما لم يمنع مانع و ليس يحتاج فى الصلوح له إلى ممهد يخصصه به مثل الثلاثية و الثنائية من حيث هى متكونة و تعرض الجمع و التفريق و مثل التدوير و التربيع و جميع ما لا يفتقر وجوده و لا تصوره إلى تغير مادة له و هذا قبيل ثان من الأمور و الموجودات.

و إما أمور مباينة للمادة و الحركة أصلا فلا تصلح لأن تخلط بالمادة و لا فى التصور العقلى الحق مثل الخالق الأول تعالى و مثل ضروب من الملائكة و هذا

منطق المشرقيين، ص: ۷

قبيل ثالث من الموجودات و إما أمور و معان قد تخالط المادة و قد لا تخالطها فتكون فى جملة ما يخالط و فى جملة ما لا يخالط مثل الوحدة و الكثرة و الكلى و الجزئى و العلة و المعلول.

كذلك أقسام العلوم النظرية أربعة لكل قبيل علم.

و قد جرت العادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول علما طبيعيا و بالقسم الثانى رياضيا و بالقسم الثالث إلهيا و بالقسم الرابع كليا و إن لم يكن هذا التفصيل متعارفا فهذا هو العلم النظرى.

و أما العلم العملى فمنه ما يعلم كيفية ما يجب أن يكون عليه الإنسان فى نفسه و أحواله التى تخصه حتى يكون سعيدا فى دنياه هذه و فى آخرته و قوم يخصون هذا باسم علم الأخلاق.

و منه ما يعلم كيف يجب أن يجرى عليه أمر المشاركات الإنسانية لغيره حتى يكون على نظام فاضل إما فى المشاركة الجزئية و إما فى المشاركة الكلية و المشاركة الجزئية هى التى تكون فى منزل واحد و المشاركة الكلية هى التى تكون فى المدينة.

و كل مشاركة فإنما تتم بقانون مشروع و بمتول لذلك القانون المشروع يراعيه و يعمل عليه و يحفظه و لا يجوز أن يكون المتولى لحفظ المقنن فى الأمرين جميعا إنسان واحد فإنه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة بل يكون للمدينة مدبر و لكل

منزل مـدبر آخر و لذلك يحسن أن يفرد تدبير المنزل بحسب المتولى بابا مفردا و تدبير المدينة بحسب المتولى بابا مفردا و لا يحسـن أن يفرد التقنين للمنزل و التقنين للمدينـة كل على حدة بل الأحسن أن يكون المقنن لما يجب أن يراعى فى خاصة كل شـخص و فى المشاركة الصغرى و فى المشاركة الكبرى شخص واحد بصناعة واحدة و هو النبى.

و أمـا المتولى للتـدبير و كيف يجب أن يتولى فالأـحسن أن لا نـدخل بعضه فى بعض و إن جعلت كل تقنين أيضا بابا آخر فعلت و لا بأس بذلك لكنك تجد الأحسن أن يفرد العلم بالأخلاق و العلم بتدبير المنزل و العلم بتدبير المدينة كل على

منطق المشرقيين، ص: ۸

حدة و أن تجعل الصناعة الشارعة و ما ينبغى أن تكون عليه أمرا مفردا.

و ليس قولنا و ما ينبغى أن تكون عليه مشيرا إلى أنها صـناعة ملفقـة مخترعـة ليست من عند الله و لكل إنسان ذى عقل أن يتولاها كلا بل هى من عنـد الله و ليس لكل إنسان ذى عقل أن يتولاها و لا حرج علينا إذا نظرنا فى أشـياء كثيرة مما يكون من عنـد الله أنها كيف ينبغى أن تكون.

فلتكن هذه العلوم الأربعة أقسام العلم العملى كما كانت تلك الأربعة أقسام العلم النظرى.

و ليس من عزمنا أن نورد فى هذا الكتاب جميع أقسام العلم النظرى و العلم العملى بل نريد أن نورد من أصناف العلوم هذا العدد نورد منه العلم الآلى و نورد العلم الكلى و نورد العلم الإلهى و نورد العلم الطبيعى الأصـلى و نورد من العلم العملى القـدر الـذى يحتاج إليه طالب النجاة و أما العلم الرياضى فليس من العلم الذى يختلف فيه.

و الـذى أوردناه منه فى كتاب الشـفاء هو الـذى نورده هاهنا لو اشـتغلنا بإيراده و كذلك الحال فى أصـناف من العلم العملى لم نورده هاهنا و هذا هو حين نشتغل بإيراد العلم الآلى الذى هو المنطق

منطق المشرقيين، ص: ۹

فى علم المنطق

الفن الأول فى التصور و التصديق

المقالة الأولى فى مقدمات التصور

اشاره

نريـد أن نبين أنـا كيف نسـلك من أشـياء حاصـلة فى أوهامنا و أذهاننا إلى أشـياء أخرى غير حاصـلة فى أوهامنا و أذهاننا نستحصـلها بتلك الأولى.

و الأشـياء التى تحصـل فى أوهامنـا و أذهاننـا لاـ بـد لها أن تتمثل فى أذهاننا فنتصورها و حينئـذ لا يخلو إما أن نكون قـد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق و التصور الذى لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل إنسان و قولنا الحيوان الناطق المائت و قولنا هل نمشـى و التصور الـذى يصـحبه التصـديق هو مثل تصورنا قول القائل الأربعـة زوج إذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا الأربعة زوج مما يتقدم فيتصور معناه فإذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به لكن التصور هو المقدم فإن لم نتصور معنى ما لم يتأت لنا التصديق به و قد يتأتى التصور من غير أن يقترن به التصديق.

فيحصل لنا من جميع ما اقتصصـناه أن المعانى التى نتصورها قـد يتعدى فى بعضـها التصور إلى التصديق و قد يتعدى إلى أنحاء أخرى لا مدخل لها فى العلوم و إذا كان الأمر كذلك فإن الأشـياء التى نسـلك إلى تحصيلها فى أوهامنا و أذهاننا أو عقولنا أو نفوسنا و على

أى لفظ أردت أن تعبر إما أن نروم بذلك حصول تصورها لنا فقط أو نروم حصول تصديق منا بالواجب فيها فإذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما نستحصله فى نفوسنا فإما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا.

و لا شك أن الطريق الذى به يحصل التصور يليق به أن يكون مباينا للطريق

منطق المشرقيين، ص: ۱۰

الذى به يستحصل التصديق و من عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور قولا شارحا أو قولا بحسب الاسم فمنه ما يسمونه حدا و منه ما يسمونه رسما و من عادتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق حجة فمنه ما يسمونه قياسا و منه ما يسمونه استقراء أو غير ذلك.

و لما كان التصور قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام فى تعليم القول الشارح قبل الكلام فى تعليم الحجة و أن يفرد فى كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر و ما لم تستوف الأولى منهما بالتقديم لم يتعرض للأولى منهما بالتأخير فإن من يفعل ذلك يركب قبيحا من التشويش و لأن كل قول شارح و كل حجة فهو مؤلف من معان و ألفاظ و كل مركب من أشياء فليس يتم العمل به على الحقيقة إلا- من جهة الإحاطة بما ركبت منه من جهة ما هو محتاج إليه فى أن تركب عنه حاجة بالذات فكذلك يلزمنا إن كنا طالبين مثلا بالحد و الحجة أن نحيط أولا بالأشياء التى منها يركب لا من كل جهة بل من الجهة التى صلح لها أن يركب منه الحد و الحجة و سنشير إلى تلك الجهة.

فهذا العلم الذى يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآلى و المنطق و موضوعه المعانى من حيث هى موضوعة للتأليف الذى تصير به موصلة إلى تحصيل شىء فى أذهاننا ليس فى أذهاننا لا- من حيث هى أشياء موجودة فى الأعيان كجواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك.

فإن التفتنا إلى كونها جواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك فإنما يكون ذلك إذا كان لكونها أشياء من ذلك أثر أو حكم فى الجهة التى لها يصلح أن يكون جزءا من قول شارح أو حجة

منطق المشرقيين، ص: ۱۱

فى اللفظ المفرد و المعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد هو اللفظ الذى لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على شىء و إن كان قد يجوز أن يدل بجزء منه على معنى مثل قولنا الإنسان فإنه إذا أريد أن يدل به على معنى الحيوان الناطق لم يدل حينئذ بشىء من أجزائه على شىء و مثل قولنا عبد شمس فإنه إذا أريد أن يدل به على شخص معين من حيث هو شخص معين لا من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس لا يكون حينئذ دلالة يراد بعبد و شمس بل لم يلتفت إلى ما يدل عليه عبد و شمس فى حالة أخرى.

و إذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا لأن معنى قولنا لفظ دال هو أنه يراد به الدلالة لا أن له فى نفسه حقا من الدلالة.

و المعنى المفرد هو المعين من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو و لا- يلتفت إلى شىء منه يتقوم أو معه يحصل و إن كان للذهن أن يلتفت وقتا آخر إلى معان أخرى فيه و معه أو لم يكن

منطق المشرقيين، ص: ۱۲

فى الكلى و الجزئى

إذا كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن إلا بسبب خارج من نفس تصوره إن اتفق عن أن يقال و يعتقد لكل واحد من كثرة أنه هو فهو كلى مثل معنى الإنسان فإنه من الحق أن يقال لكل واحد من الكثرة أنه إنسان و يعتقد فى الذهن أنه إنسان و مثل معنى

شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات فإنه لا مانع أن يعتقد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل يحيط به عشرون قاعدة مثلثات و إن تعذر مؤداه و مثل معنى الشمس لست أقول هذه الشمس فإنه لا مانع فى نفس تصوره أن يكون كثرة يقال لكل واحد منها شمس و يحد حد الشمس فإن منع عن ذلك مانع فليس نفس التصور و أما إذا كان نفس التصور مانعا من ذلك فهو الجزئى كتصورنا معنى قولنا زيد أى شخص بعينه مشارا إليه أو هذا الشكل العشرينى أو هذه الشمس كان نفس التصور مانعا من ذلك فإن هذا المشار إليه لا يكون إلا ذلك المعين و كذلك فى الشكل أو الشمس

فى المحمول على الشىء

إذا قيل لشىء من الأشياء إنه كذا فكذا محمول عليه سواء كان قولا مسموعا أو كان قولا معقولا باطنا.

و ليس من شرط المحمول على الشىء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه حتى يصح قول القائل الإنسان بشر و لا يصح قوله الإنسان ضحاك بل شرطه أن يكون صادقا عليه و إن لم يكن هو هو لأنه ليس يعنى بقوله الإنسان ضحاك أن الإنسان من حيث له مفهوم الإنسانية هو الضحاك من حيث هو ضحاك فإن هذا كاذب فإنه ليس البتة الإنسان هو الضحاك بالمعنى من هذه الجهة

منطق المشرقيين، ص: ۱۳

بل معناه الشىء الذى يقال له إنسان و يفهم له صفة الإنسانية لذلك الشىء أيضا صفة الضحاكية فالإنسان هو الضحاك لأن الموضوع الذى بالطبع موضوع إنما هو واحد من كل جهة و ليس هذا الموضوع هذا الذات العامة بل الشىء الخاصى حدا و المعنى بحسب هذا الاعتبار هو الإنسان و هو الضحاك.

و لم يحسن من ظن أن الذات تعرض لها حالان أو صفتان أو عرضان فتصير إنسانا و ضحاكا فيكون هذا الموضوع لهما فإن الذات مطلقا غير موضوعة لتخصيص و إذا خصصت فتخصص ببعض أمثال الإنسان و الضحاك و الكلام فى ذلك كالكلام فى الإنسان و الضحاك بل الذات من أحوال ذلك الخاصى و هو فى خاصيته شىء و فى كونه ذاتا شىء و من حق هذا أن يحقق فى العلم الكلى.

و الذى نكتفى به هاهنا أن قولنا الإنسان ضحاك معناه أن الشىء الذى هو الإنسان هو أيضا ضحاك فله أنه إنسان و له أنه ضحاك إذ له الإنسانية و الضحاكية على أنه يجوز أن يكون ذلك الشىء المخصص هو الإنسان نفسه أو الضحاك نفسه أو ثالث له خصوصية ما ثم له معها أنه إنسان و أنه ضحاك و أما كيفية هذا بالتحقيق و التفصيل فلتذكر فى العلم الكلى.

و إذ كان كذلك فكل شىء تحمل عليه أمور مختلفة المفهومات فله أشياء و أمور مقترنة به إما أجزاء من هويته و ماهيته و حقيقته و إما لوازم أو عوارض لها قد لا تلزم و كل محمول على شىء من الأشياء ليس مطابقا لذاته فهو إما مقوم و إما لازم و إما عارض.

فالمقوم هو الشىء الذى يدخل فى ماهيته فتلتئم ماهيته منه و من غيره

منطق المشرقيين، ص: ۱۴

و اللازم هو الذى لا بد من أن يوصف الشىء بعد تحقق ذاته على أنه تابع لذاته لا على أنه داخل فى حقيقة ذاته.

و العارض هو الذى قد وصف به الشىء إلا أنه ليس يجب أن يوصف به الشىء دائما.

و يشترك المقوم و اللازم فى أن كل واحد منهما لا يفارق الشىء.

و يشترك اللازم و العارض فى أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشىء لاحق بعدها.

مثال المقوم كون المثلث شكلا بل الإنسان جسما و مثال اللازم كون المثلث مساوى الزوايا لقائمتين و خواص أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هى غير متناهية لا يجوز أن تكون شروطا فى ماهيته لأنها غير متناهية مثل كونها نصفا من مربع و ثلثا من آخر و ربعا من آخر و كذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لا نهاية لها و مثال العارض شيب الإنسان و شبابه و غير ذلك من أحوال تعرض له و كل شىء بسيط فى الحقيقة و الماهية فلا مقومات له و لا يلتفت إلى ما يقولون و يساعدهم عليه فى العلم الظاهر

فی عدد دلالة اللفظ علی المعنی

أصناف دلالة اللفظ علی المعنی ثلاثة دلالة المطابقة و دلالة التضمن و دلالة الالتزام و هو النقل من طریق المعنی.

أما دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظة الإنسان علی الحیوان الناطق.

و أما دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان علی الحیوان و علی الناطق فإن کل واحد منهما جزء ما یدل علیه الإنسان دلالة المطابقة.

و دلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق علی الخالق و الأب علی الابن و السقف علی الحائط و الإنسان علی الضاحک و ذلک أن یدل أولا دلالة المطابقة علی المعنی الذی

منطق المشرقیین، ص: ۱۵

یدل علیه أولا- و یکون ذلک المعنی یصحبه معنی آخر فینتقل الذهن أیضا إلی ذلک المعنی الثانی الذی یوافق المعنی الأول و یصحبه.

و تشترک دلالة المطابقة و دلالة التضمن فی أن کل واحد منهما لیس دلالة علی أمر خارج عن الشیء.

و تشترک دلالة التضمن و دلالة الالتزام فی أن کل واحد منهما مقتضی الدلالة الأولی

فی أصناف دلالة المحمول علی الموضوع

کل محمول یدل علی موضوع فإما أن یدل علی کمال حقیقته کما هو لا یفلت عن دلالته شیء من المقومات له بل یدل علی جمیعها بسبیل التضمن و علی الذات بسبیل المطابقة إن کانت الذات ذات أجزاء حقیقیة و هذه الدلالة هی المخصوصة عندنا باسم الدالة علی الماهیة أو الدال علی ما هو الشیء.

فإن کان المحمول لفظا مفردا فهو اسم الشیء و إن کان المحمول لیس لفظا مفردا بل هو قولا فهو حد الشیء مثاله الإنسان فإنه اسم للطبیعة المشترکة بین أشخاص الناس التی لا یفصلون عنها إلا بأمر عارض أو الحیوان الناطق و هو حد تلک الطبیعة.

فأما إذا قیل ضحاک بالطبع فقد دل علی غیر الماهیة لأنه یدل علیه من حیث إنه لازم له و إذا قیل حساس ناطق فقد دل علی مساو و لکن لم یدل علی الماهیة لأن مفهوم الحساس علی سبیل المطابقة هو أنه شیء ذو حس فقط و مفهوم الناطق هو أنه شیء ذو نطق فقط فإن دل ذلک علی معان أخری من حیث یعلم أن الحساس لا- یکون إلا جسما ذا نفس و کذلک الناطق فذلک دلالة علی سبیل الالتزام لا علی سبیل التضمن.

فالدلالة الأولی للحساس الناطق مخلیة عن الجسمیة و المتغذیة و المتحرکیة و غیر

منطق المشرقیین، ص: ۱۶

ذلک لا تتضمن شیئا من ذلک فلذلک لیست هذه الدلالة علی الماهیة و الذات من حیث هی تلک الماهیة و الذات دلالة مطابقة بل دلالة الالتزام و أما الحیوان فاسم موضوع للجملة المجتمعة من المقومات المشترکة للإنسان مع غیره فإذا أردف بالناطق تخصص و تم.

و أما أن لا یدل علی ذلک فیدل حینئذ إما علی مقوم و إما علی لازم و إما علی عارض

فی أصناف الدلالة علی الماهیة

أصناف الدلالة علی الماهیة ثلاثة أحدها علی سبیل الخصوص و الانفراد مثل دلالة الحیوان الناطق علی الطبیعة المشترکة بین أشخاص الناس.

و إما على الشركة مثل الحيوان فإنه لا يدل على ماهية الإنسان و لا على ماهية الفرس و لكن إذا طلبت الماهية المشتركة لها فسأل سائل ما هذه المتحركات من الإنسان و الفرس و الطائر فقيل الحيوانات كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتها المشتركة.

و إما على سبيل الانفراد و الشركة معا مثل الإنسان فإنه ماهية لزيد وحده و لزيد مع عمرو بالشركة و ذلك لأن زيدا ليس ينفرز عن عمرو بمعنى مقوم بل بأحوال عرضت لمادته لو توهم فقدانها لم يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد و فساده على ما تحقق فى العلم الكلى و ليس انفرازه كانفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم لجوهره.

و أما هل بعض ما ينفرز به على القبيل الأول و بعضه على القبيل الثانى فليترك إلى العلم الكلى فلا يضر المنطقى تسليمه و البناء عليه لو كان ما يبنى عليه موجودا مسلما بالحقيقة.

و من عادة الناس إذا حق عليهم أن يسموا القسم الثانى جنسا للمشتركات

منطق المشرقيين، ص: ۱۷

القريبة فيه نحو ما لها من الاشتراك و أن يسموا كل واحد من المشتركات القريبة منه نوعا له فيكون كل واحد من الجنس و النوع مفهوما بالقياس إلى صاحبه.

و من عادتهم أن يسموا القسم الثالث نوعا لا على نحو ما تسمى المشتركات فى الجنس نوعا بل بالقياس إلى الأشخاص التى تحتها من حيث إنها تدل على ماهية أشياء لا تفترق بأمر مقوم حتى لو لم يكن فوقه معنى جامع جمعا جنسيا يصير بسببه نوعا بذلك المعنى كان فى نفسه نوعا بهذا المعنى

فى المقومات

المقوم إما أن يكون من الشىء جنسا له أو جنس جنس له و كذلك حتى ينتهى و إما أن لا يكون كذلك بل لا يزال يكون جزءا من حقيقته أو حقيقة جنس له إن كان للشىء جنس لا- يعود فى وقت من الأوقات فإن ترقيت جنسا ليس مثلا يكون بالقياس إلى جنس الشىء جنسا و بالقياس إلى الشىء مقوما غير جنس بأن يكون بالقياس إلى كل جنس و إن علا غير جنس فهذا لا يخلو إما أن يكون مساويا بتقويمه لأ-على جنس الشىء ذى الجنس أو يكون أعلى منه أو يكون أخص منه و لا يجوز أن يكون أعلى منه و أعم و مقوما له لأنه حينئذ إما أن يكون وحده دالا على ماهية مشتركة لما جعل أعلى الأجناس فيكون أعلى الأجناس ليس أعلى الأجناس أو يكون ليس وحده كذلك بل مع غيره فيكون حينئذ لأعلى الأجناس جنس و هذا محال.

فإذن يجب أن يكون تقويمه إما مساويا و إما أخص فإن كان أخص يميز به بعض ما تحت أعلى الأجناس من بعض فى ذاته عما يشاركه فى أمر مقوم و إن كان مساويا يميز به أعلى الأجناس عما يشاركه فى لازم عام و هو الوجود فإنه سيبين فى العلم الكلى أن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم لها الداخل فى ماهيتها و كيف كان فإنه صالح للتمييز الذاتى و هو الذى جرت العادة بتسميته بالفصل.

منطق المشرقيين، ص: ۱۸

فقد آل الأمر إلى أن المحمولات المقومة إما أجناس و إما أنواع و إما فصول أعنى الأنواع بحسب المعنى الثانى مما سمى النوع به و من المعلوم أن الشىء ربما كان جنسا لشىء و نوعا لشىء مثل الحيوان فإنه نوع من الجسم و جنس للإنسان و ينتهى إلى نوع سافل و جنس عال و أما ما ذلك هو فى كل باب فيهما فغير محتاج إليه فى المنطق.

فالجنس هو الكلى الدال على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة.

و النوع بمعنى فهو الكلى الموضوع للجنس فى ذاته وضعا أوليا.

و بمعنى آخر فهو الدال على ماهية ما يختلف بالعدد فقط.

و الفصل هو الكلى الذى يميز به كلى عن غيره تميزا فى ذاته

فى اللازمات

يجب أن نضع وضعا مقررا أن اللوازم التى تلزم الشيء و ليست مقومة له إما أن تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة أو من خارج كالوجود للعالم و أن الشيء الذى لا تركيب فيه لا تلزمه لوازم كثيرة معا لزوما أوليا بل إنما يلزمه اللزوم الأولى منها واحد و يلزمه غيره بتوسطه لزوم الضحاك مثلا للإنسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المدرك له.

و كل لازم فإما أعم مثل كون مربعه فردا للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعم كالفردية أو بغير وساطته و إما مساو مثل لزوم كون مربعه تسعة للثلاثة و أيضا قد يلزم الشيء الذى لا تركيب فيه معنى أعم منه و معنى أخص منه لكنه قد يكون أحدهما يتوسط الآخر أما الأعم يتوسط الأخص فعلى ما وصفنا من أن الأخص يلزمه الأعم و أما الأخص يتوسط الأعم فإن الأعم إذا اقترن بالأخص حصل ثالث أخص من الأعم له حكم مفرد و أيضا فإن اللازم الذى ليس أعم قد يكون قسيمة و قد يكون معنى غير قسيمة و المعنى الذى ليس بقسيمة معروف و أما اللازم الذى هو القسيمة

منطق المشرقيين، ص: ۱۹

فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون فى تحصيله أحد الأقسام لا بد منها مثل الفرد يلزمه أن يكون إما ثلاثة و إما خمسة ذاهبا إلى غير نهاية أو واقفا عند نهاية و بعض أنحاء القسيمة اللازمة يكون أوليا و بعضه غير أولى فإن قسيمة الفرد مثلا إلى ثلاثة و خمسة قبل قسيمته إلى ذى مربع أقل من العشرة بالفرد الأول و ذى مربع أكثر من ضعف العشرة بأول مركب من عددين أولين و إذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسيمة الأولى هى الفصول و كما تعتمد بالمعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثانى مثولا أوليا و هو لا محالة النوع ثم اللوازم التى تلزم بعدها تكون بعد ما يقوم النوع.

و لما كان الشيء البسيط لا يقتضى معنى خاصا أوليا إلا اقتضاء واحدا فإذا كان المعنى الجنسى بسيطا لم يقتض الاقتضاء الأولى إلا قسيمة واحدة فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسيمة حقيقية ثم ينقسم قسيمة أخرى بفصول أخرى مداخلة لتلك الفصول إلا أن يكون المعنى الجنسى مركبا و لا- يبعد أن ينقسم مثل انقسام الحيوان فى أمثلتهم إلى ناطق و قسائمه و مرة أخرى إلى مائت و قسائمه إن كانت القسيمتان فى هذا المثال فصليتين كلاهما و لا مناقشة فى الأمثلة

فى العوارض الغير اللازمة

هذا مثل كون الإنسان شابا مرة و شيخا مرة و كونه متحركا مرة و ساكنا مرة فبعض هذه من الطبع و من الإرادة مثل ما قلنا و بعضها من أسباب خارجة مثل المرض و مثل ما يلحق من الألوان بسبب الأهوية و أيضا بعض هذه مطاولة كالشباب و الشيب و بعضها سريعة المفارقة كالقيام و القعود و بعضها يوجد فى غير النوع مثل الحركة قد تكون فى الإنسان و غيره و بعضها خاصة به مثل الاستشاطة غضبا بالإنسان و قد توجد من هذه محمولات فيقال مثلا للإنسان شاب و شيخ و متحرك و ساكن و أبيض و ضاحك

منطق المشرقيين، ص: ۲۰

فى اللاحق العام و الخاص

اعلم أن كل معنى لا يقوم الشيء و هو قد يوجد له و لغيره فإنه قد جرت العادة بأن يسمى عرضا عاما سواء كان لازما أو مفارقا.

و كل ما كان فيما لا يقوم و لا يوجد إلا للشيء فقد جرت العادة بأن يسمى خاصة سواء كان لكله أو بعضه و لازما أو مفارقا.

فتكون أصناف العام أربعة اللازم للشيء كله و يكون لغيره و اللازم لبعض الشيء كالأنوثة لبعض الناس و قد يكون لغيره و العارض للشيء كله و قد يكون لغيره و العارض لبعض الشيء و قد يكون لغيره كالمتحرك لبعض الحيوان.

و تكون أصناف الخاصة ثلاثة اللازمة للجميع دائما و اللازمة للبعض دائما كالضحك بالقياس إلى الحيوان و الذى لا يلزم و لا يكون إلا للشيء وحده كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للإنسان

فى أصناف تركيبات المعانى المختلفة

فى العموم و الخصوص و غير ذلك

أنه يجب أن يقبل منا أن المعنيين المختلفين فى العموم و الخصوص قد يتركبان على وجوه من ذلك أن يكون المعنى العام مما يلزمه قسيمة ما لزوما أوليا يفتقر فى أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة فإذا اقترن به الفصل تهيأ حينئذ أن يكون موجودا و يكون ذلك الاقتران ليس يقتضى مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازما للآخر فى مفهومه بل إنما يلزمه فى أن يكون موجودا مثال ذلك إذا قلنا الجسم و عينا شيئا من الجواهر له أبعاد ثلاثة على الوجه الذى يصح من غير زيادة أو شرط حذف زيادة فإن هذا المفهوم لا يمكن أن يحصل موجودا إلا أن يكون على أحد أقسام القسيمة التى تلزمه و أن يكون مثلا نباتيا أو حيوانيا أو جماديا بلا حد ما هو أدق تفصيلا منه مثلا أن يكون ذا نفس ناطقة و مفهوم ذا نفس ناطقة هو أنه

منطق المشرقيين، ص: ۲۱

شيء لا يدرى ما هو بحسب هذا المفهوم له نفس ناطقة و ليس يدخل فى هذا المفهوم أن يكون جسما أو غير جسم و لا يلزم ذلك هذا المفهوم و إن كان يعلم أنه لا يصح أن يكون فى الوجود إلا جسما و لو كان داخلا فى مفهومه أو لازما لنفس مفهومه ما احتيج إلى شيء من الأشياء يكون هو الجامع بين النفس الناطقة و بين الجسم ليحصل منه شيء موجود له نفس ناطقة كما لم يحتج فى اقتران الثلاثية و الفردية إلى جامع يجمع بينهما يجعل الشيء الذى هو ثلاثة فردا بل نفس معنى الثلاثية فى مفهومه يقتضى أن يكون له معنى الفردية و الشيء إذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسه لا بسبب شيء غيره و أما تعلق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب و كذلك تعلق سائر الصور بموادها سواء كان جائزا لها أن تفارق أو غير جائز و إن كان لبعضها نصيب فى وجود البعض لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبيل اقتضاء المفهوم بل على سبيل اقتضاء الوجود و بين مقتضى المفهوم و مقتضى الوجود فرق.

و كذلك لا تجد صورة من الصور مأخوذة على بساطتها بنفس مفهوم يقتضى أن يفهم منها حصول المادة لها و إن وجب من خارج مفهومها و اعتبار وجودها أن تكون لها مادة يجب عنها إذا فرضت ذات وجود أو يجب لها من غيرها اللهم إلا أن تأخذ الصورة لا بسيطة بل من حيث تركيب يعرض لها مع المادة فحينئذ لا تكون المادة لازمة لمفهومها بل متضمنة فى مفهومهما و ليس كلامنا فى مثل ذلك.

و لقائل أن يقول إنك إذا قلت ناطق أو قلت خفيف مطلق أما أولهما فعند إيرادك فصل مثل الإنسان و أما ثانيهما ففى إيرادك فصل مثل النار فإنك قد أشرت إلى طبيعة الجنس لأنك إذا قلت ناطق عنيت به أنه ذو نفس ناطقة و إذا قلت خفيف مطلق عنيت به أنه ذو قوة فى الطبع محركة إلى حد فوق حدود الأجسام المتحركة بالاستقامة و إذا قلتم إنه ذو نفس ناطقة فقد قلتم إنه ذو شيء هو كمال فى جسم طبيعى إلى من شأنه أن يعقل المعقولات و كذا و كذا و إذا قلتم إنه ذو قوة فقد قلتم إنه ذو مبدإ حركة لما

منطق المشرقيين، ص: ۲۲

هو فيه و هو جسم لا محالة.

فحينئذ نجيبه بأجوبة من ذلك أنه إذا قال شيء له أو فيه كمال فى جسم طبيعى لم يلزم من مفهوم هذا أنه نفسه ذلك الجسم الطبيعى

بل لا يمنع مفهوم هـذا أن يكون هـذا الشـيء فيه شـيء هو أيضا فى غيره الـذى هو جسم طبيعى و هما معا أو هو فيهما معا لكنه كمال بالقياس إلى أحد الشيئين الذين هو فيه.

و أيضا لو كان يوجب ذلك لكان على سبيل ما بالعرض.

و أيضـا فإن ذات النفس و ذات كل قوة شـيء و كونهما كمالا و حالا لشـيء شـيء من لواحق ذاته و إذا حـدث عن النفس بمثل هـذا اللاـحق بقول مسـاو كان رسـما له لا حـدا و إنما يحصل للحيوان الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضـمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه انضـماما أوليـا ثم تتبعه توابع النفس و لواحقه و هو من حيث تلك التوابع و اللواحق إذا كانت مساويـة مخصوص لا مفصول فإذا عنى بالناطق ذو كمال جسم بصفة كذا فقد أورد رسم الإنسان و خاصة الحيوان لا فصله لكنا نعجز عن تحديد القوى البسيطة و إنما نرسمها بالضـرورة رسـما فلا يمكننا أن لا نلتفت إلى موضوعاتها و إلى ما يلزمها فى الوجود فنقول إنها تؤخذ فى حدودها موادها و أما القوى إذا أخذت مركبة على النحو الذى أشـرنا إليه فيما اشتغلنا به لم يصلح أن تؤخذ منها الفصول لأنها مأخوذة بعد حصول القوة و الصورة من حيث الحصول مثل النطقية فإنها حالة ذى النطق من حيث له الذات التى تسمى لها ناطقا.

و ممـا يشـبه هـذا القسم المـذكور بـل هو داخـل معه فى المعنى العـام مـا يكون من جمع عـارض للشـيء يكون له و لغيره مع الشـيء الموضوع له أو لازم له فى وجوده و ليس فى ماهيته يكون لاجتماعهما حكم اجتماع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما مثل المجتمع من الأـنف و التقعير و مثل المجتمع من السواد و البياض الـذى هو البلقـة و مثل المجتمع من إفادة الوجود و البياض لـذى التبييض فإن الوجود صفة للأشياء ذوات الماهيات المختلفة و محمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها مثل البياض و السواد

منطق المشرقيين، ص: ۲۳

لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات إلا فى شـيء بعـد الوجود و لا يلتفت إلى أقاويل فيه خارجـة عن هذا المذهب و ليست صـفة تقتضـيها أصـناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدإ و كذلك إفادة الوجود فإذا اقترن البياض بصفة الوجود كان بياض موجود و إذا اقترن به إفادة الوجود كان ذلك بالقياس إلى المبـدإ الفاعل تبييضا و هو القياس الـذى بالذات فكان بالقياس إلى المبدإ القابل من حيث يعتبر حـال حـدوث الوجود فيه تبييضـا و هو من حيث الإفـادة بـالعرض لأـنه تبيض من حيث الاسـتفادة لكن الإفادة و الاسـتفادة متلازمـان معا و أما من حيث قياسه إلى نفس البياض فمعنى معقول زائـد على معقول البياض و على معقول الإفادة ليس يتبع أحـدهما مفهوم الآخر فى نفسه بل بحسب وجوده و لا اسم له.

و قـد يكون من هـذا البـاب مـا يكون فيه العـام لازمـا من خـارج الموضوع و يكون منه ما هو غير لازم و قـد يكون فيه كل واحـد من المجتمعين أعم من الآخر من جهـة دون جهـة مثل اجتماع البياض و الحيوان و ربما كان المجتمعان ليسا أحـدهما محمولا فى الطبع و الآخر موضوعا بل من حق كل واحد منهما أن يكون محمولا على شيء واحد فى الطبع مثل اجتماع الإقدام و العقل فى الشجاع و مثل اجتماع العفة و الشجاعة و التدبير فى العدل.

و الـذى يفترق فيه هـذا القسم و القسم الـذى ذكرنـا أنه نحو اجتماع الجنس و الفصل ليس هو أن العام فى الجنس لا يتحصل موجودا بالفعـل إلاـ بالخـاص و لاـ أن أحـدهما ليس تابعا لمفهوم الآخر و لا أن اجتماعهما بأسـباب من خارج و ذلك لأنه قـد يكون من هـذا القسم الثـانى مـا يكون العـام متقوما بالـذات بالخاص مثل البياض بالقياس إلى الإنسان و الفرس فإنه ليس يجوز أن يتحصل بالفعل إلا فى شيء من الإنسان و الفرس و سائر أجزاء القسمة التى تقع له بالقياس إلى موضوعاته و مع ذلك فإنهما يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين و إن كان قـد يكون طبيعـة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهما ثم ليس و لا واحد منهما يتبع مفهوم الآخر لكن الفرق بينهما أن العام فى المعنى الجنسى جار مجرى الموضوع و يشتق من المادة

منطق المشرقيين، ص: ۲۴

و ما يجرى مجراه و الخاص المضاف إليه هيئة و صورة يتصور بها الموضوع فيقوم منهما ثالث قياما طبيعيا و أما فى هـذا المعنى الثانى

فإن العام هو الهيئة و الصورة للخاص و الخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة و صورة لشيء ثالث.

و لو أن آخذا أخذ ما يجرى مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد يجعله العام لخاص ما تحته مثل الرجل أو المنقسم بمتساويين فقال إنسان رجل أو قال عدد منقسم بمتساويين لم يجد الخاص هو الذى سبق إلى العام فأفرزه إفرازا أوليا بل يجده عارضا له بعد لحوق المخصص الأولى كالرجل فإنه إذا استكملت الإنسانية بما تستكمل به يعرض لها عارض مزاج مع استكمالها أو بعد استكمالها تصير به رجلا كما يعرض له أن يصير شيخا أو يعرض للمادة التى تتكون منه لا من حيث هى موضوعة للصور الأولية التى بها تكون إنسانا بل من حيث اقترانها بسبب آخر و كذلك العدد يلحقه أول ما يلحقه فى تخصيصه أنه يكون اثنين أو أربعة أو ستة ثم ما يلزم ما خصصه لزوما فى مفهومه أن يكون منقسما بمتساويين و أن تكون أشياء بحسب الاعتبارات التى له لا نهاية لها بالقوة كلها لازمة و إذا لم يكن هكذا و كان دعوانا هذا فى المثالين غير صحيح فليقض المنطقى فى الإنسان أنه جنس للرجل و فى العدد أنه جنس لما يخصص بما أوردناه فإنه لا مناقشة فى الأمثلة و ليقض أنهما ليسا بجنسين إن كان دعوانا فى المثالين صحيحا و ليحصلوا من ذلك أن النحو الذى ادعيناه فى المثالين ليس على النحو الذى يجرى عليه ما ندعيه فى اجتماع طبيعتى الجنس و الفصل ثم ترك العهدة فى الأمثلة علينا بعد أن يعرف جهة الفرق.

و المعنى الجنسى إذا لحقه معنى فصلى لم يخل إما أن يكون ذلك الفصل يجعله بحيث لا يلزمه من المحمولات التى ليست له فى حد جنسه إلا لوازم تلزم ذلك الفصل و تأتى بعده و عوارض تلحقه من أسباب خارجة يجوز أن تتوهم غير لاحقة فيكون قد قوم ما هو نوع الأنواع و إما أن لا يكون فعل ذلك بعد فيكون قوم نوعا هو أيضا جنس و هذا ضرب من تركيب معنى خاص و عام متقسم إلى قسمين.

و الضرب الثانى أن يكون أحد التركيبين يلزم الآخر فى مفهومه فلا يكون ذلك

منطق المشرقيين، ص: ۲۵

التركيب بسبب من خارج مثل تركيب الثلاثية مع الفردية و هو تركيب الموضوع و لازم ماهيته و قد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم فيقال ثلاثة فرد و هذا من الجنس الذى يسميه بعض الناس هذيانا لأنه بحسب الإبهام غير جيد التركيب إذ كان لا ثلاثة إلا فردا مثل قول القائل إنسان جسم و أما إذا قال الثلاثة فرد و الإنسان جسم لم يعد هذا هذيانا عندهم بل إخبارا عن بين بنفسه و ليس عكس هذا يعد هذيانا مثل قولهم فرد هو ثلاثة إذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة و يفارق هذا الأولين من حيث بينا و يفارق الجنسى منهما بأن العام لا حصة له فى تقويم الموجود القائم بالفعل القيام الأولى فإن الثلاثية تتقوم أول تقومها بما تقومه ثم يكون العام من لوازمها و لا يكون للفردية مدخل فى تقويمها الأولى و لا فى تقويم المركب منهما إلا كما يقوم الجزء الكل و يكون للثلاثية مدخل فى تقويمها من غير جهة تقويم الجزء الكل فإنه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثانى فإنه إذا حصل للثلاثية وجود كفى ذلك فى وجود الفردية و المركب منهما و ليس كذلك إذا حصل للناطق وجود بل يحتاج إلى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المركب كما يقوم الجزء فقط و ليس أحدهما متقوما فى نفسه أولا ثم يلحقه الثانى لحوق شيء لشيء متقوم بل إنما يحصل الشيء المتقوم التقوم الأولى باجتماع منهما جميعا فيجب أن تكون هذه الحقائق متصورة

فى تركيب أحوال المحمولات بعضها مع بعض

المحمولات بعضها أول و بعضها غير أول و قد يستعمل لفظ الأول فى هذا الموضوع على معان ثلاثة فيقال أول و يعنى به الشيء فى كونه محمولا على الشيء بنفسه و أول فى العقل مثل حملنا أعظم من الجزء على الكل و يقال أول و يعنى به القياس إلى محمول ثان يحمل على الشيء بغلبة المحمول الذى يقال له أول

منطق المشرقيين، ص: ۲۶

مثل كون الإنسان أولا من شأنه أن يتعجب ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك و الأول الحقيقى من هذا الباب هو الذى ليس بينه و بين الموضوع واسطة البتة و هذا هو الذى يستحق أن يقال له المحمول على الشىء بذاته و لما هو لست أعنى المحمول فى جواب ما هو بل المحمول على الشىء لا- بسبب شىء من صفاته و أحواله بل بسبب ذاته و لأنه هو مثل الضحاك المحمول على الإنسان لا من جهة أنه إنسان حتى تلقى الإنسانية من غير واسطة بل لأجل أن الإنسان مميز متعجب فلذلك هو ضحاك فهو للإنسان بتوسط صفة له تلك الصفة تقتضيه و لولاها لما وجب أن يكون ضحاكا و لا يبعد أن يظن ظانون أن كل ما هو أول بهذا الاعتبار فيلزمه أن يكون أولا بالاعتبار الأول و يقال أول و يعنى به الشىء الذى ليس يحمل على شىء بتوسط شىء أعم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلك الأعم ثم على الشىء و لا نجد محمولا أولا على هذه الصفة إلا الجنس و الفصل و الخاصة و خاصة الفصل المساوية فى عداد الخاصة و العوارض و اللوازم التى لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة و الذكورة لأنواع الحيوان و أما جنس الجنس و فصل الجنس مثل ذى النفس الحساسة للإنسان و خاصة الجنس مثل المشتهى و اللامس و العرض العام للجنس فإن هذه ليست بمحمولات أول فإنها تحمل على الجنس و تبقى محمولات ما بقيت طبيعة الجنس موجودة فى أى نوع كان و إن لم يكن النوع المتكلم فيه موجودا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولا و هى محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس فهى محمولات على الجنس أولا و ما كان منها مقوما فإنما يقوم طبيعة الجنس أولا ثم تنضاف إليها فصول فتقوم طبيعة الأنواع.

فإن قال قائل إن طبيعة الفصل علة لطبيعة الجنس و ما لم تصل إلى الشىء العلة لم تصل المعلولة فهذا القائل يوجب أن يكون أعلى الأجناس محمولا أوليا بهذا المعنى الذى نحن فيه فإنا لسنا نذهب فى استعمال الأول إلى هذا الأول بل إلى ما أشرنا إليه و إذا قايسنا الجنس و فصله صادفنا الفصل هو المحمول المقوم للجنس لا الجنس للفصل و إن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم

منطق المشرقيين، ص: ۲۷

بل على سبيل متقوم و المقومية فى المحمولات أخص من المحمولية و إذا كانت مقومة الفصل أولا للجنس فمحموليته أولا على الجنس و إذا كانت عليه أولا- فهى على النوع غير أول بهذا المعنى و إذا حملنا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع نكون قد أدخلنا لا محالة الفصل بين الفصل و النوع و ما هو بالمتقوم فى الحمل أولا فنكون قد أردنا من حيث لم نشعر.

و أما لوازم الفصل و خواص الفصل التى هى أعم من النوع إن كان فصل مثل المنقسم بمتساويين الذى هو أعم من الزوج و لنفرضه الآن مثلا- نوعا من العدد ثم كان له خاصة مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع الضعف فإنها لا- تخلو إما أن تعم الجنس فتكون من المحمولات التى ليست أولا و إن لم تعمه فهى من جملة لوازم النوع الغير العامة للجنس و أما مقومات الفصل إن كان ذلك موجودا فإن كانت أجناس فصول مثلا مثل ما يظن من أن المدرك جنس للحساس أو الناطق فإنها تفصل لا محالة ما هو أعم من ذى الفصل فهى إذن داخلة فى جملة فصول الأجناس فتكون أجناس الفصول فصول الأجناس و لا تكون أولية و فصول الفصول إن كانت أعم فهى فى حكم أجناس الفصول أو مساوية فهى فى حكم الفصول و أولية و أنت تعرف من هذا أجناس الخواص و الأعراض و فصولها إن كانت موجودة و كما أن المحمول الأول قد يقال على وجوه فكذلك المحمول على الشىء بذاته و لما هو يقال على وجوه و لسنا نحتاج فى هذا الموضع إلى أن نعد وجوها لا- تناسب هذا الموضع فيقال محمول بذاته و من طريق ما هو لما يكون داخلا فى ذات الشىء و ماهيته سواء كان مقولا فى ماهيته أو داخلا فى جملة المقول فى ماهيته على أنه جزء له و يقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذى لا يحتاج الشىء فى أن يوصف بذلك و إن كان عارضا له إلى شىء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لأجل شىء أعم منه حمل المتحرك بالإرادة على الإنسان بسبب أنه حيوان و لأجل شىء أخص منه حمل قبول الكتابة على الحيوان بسبب كونه إنسانا و يقال محمول بذاته و لما هو إذ كان أولا بالمعنى الثانى من معانى الحمل الأول و قد يقال محمول

منطق المشرقيين، ص: ۲۸

بـذاته لأجـل أنه ليس يحتـاج الشـيء فى أن يحمـل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج فى أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصـير بالفعل أخص منه مثل الكتابـة بالفعل للإنسان و يفارق الضـرب الثانى مما يقال عليه اللفظ المـذكور بأن هذا له بحسـب اعتبار التهيؤ و ذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل و هذا هو أحد أجزاء القسـيمة التى تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثانى مثل المفرد و الزوج مثلا للعدد و مثل الكتابة و الأمية للإنسان إلا أن بين هذين المثالين فرقا فإن المتهيئ للفردية هو طبيعة العدد مجردة فى العقل و أما العدد الذى هو فرد فهو بالضـرورة و دائما هو فرد و أما الثانى فإن التهيؤ فيه باعتبار الطبيعة الموضوعة فى التجريد العقلى و فى الوجود خارجـا أى جزئى كـان منهـا فإن كان واحـد من الكتابـة و الأميـة يتهيأ لها الإنسان الموجود أى إنسان كان و الأمور العامة تكون لها فصولها المقسـمة و عوارض أنواعها و خواصـها مقولـة عليها و بذاتها و من طريق ما هو على هذا الاعتبار و جميع هذه كيف كـانت و المحمولاـت التى لاـ تقوم الشـيء و تعرض لا لسـبب شـيء أعم يخص باسم الأعراض الذاتيـة أى اللواحق الذاتيـة و هى غير المحمولاـت الذاتيـة فى المعنى لأـن المحمولات الذاتيـة قـد تقال على غير هـذا المعنى و إذا قيل لهـذه أعراض فليس يعنى به العرض الـذى يوضع بإزاء الجوهر بل يعنى به العرضـى و أما العرض الـذى بإزاء الجوهر فله حد أو رسم غير هذا و ليس يعنى به العرض الذى هو أحـد الخمسـة الـذى من حقه أن يسـمى عرضـا عاما فإن هـذا أيضا يقال على الخاصـة المساويـة و على الخاصـة التى هى أقل مثل الكتابة للإنسان و الحيوان و هذه المعانى يجب أن تكون محققة محصلة

منطق المشرقيين، ص: ۲۹

فى أصناف التعريف

التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئا ما هو المعرف و ذلك الفعل قد يكون كلاما و قد يكون إشارة.

و التعريف الذى يكون بالكلام إما أن يكون بكلام لا واسطة بينه و بين ما يتصور من جهته على النحو الذى يتصور من الكلام فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه و إما أن يكون بكلام بينه و بين ما يتصور من جهته واسطة و يكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشـيء و نعته عليه فيـدل اللفـظ دلاـلته اللفظيـة على معنى فـإذا دل على ذلـك دل بتوسـط ذلك المعنى على المعنى المقصود بـالتصوير لأـن الـذهن من شـأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحـده أو مع قرينـة إلى المعنى المقصود بالتصوير و ذلك المعنى فى أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء لكن تصوره ملتزم لتصور الشيء فإذا تصور ذلك المعنى يمثل فى النفس المعنى الـذى يلزمه مثل تصور الأب عنـد ذكر الابن و تصور المحرك عند ذكر المتحرك عند من يصدق أن لكل متحرك محركا.

و هذا القسم و إن دخل فيما نحن بسبيله من وجه فيجب أن يفرد لفظ التعريف لما يكون المقصود به تمثيل الشيء فى الذهن من جهة محمولاـته و أمـا الـذى يتمثـل تابعا لتمثل من غير أن تكون العادة جاريـة بأن يراد فى تمثيله و تصويره تمثيل ذلك و إن كان يتمثل و يتبع فليفرد له اسم آخر.

و التعريف الـذى يكون بالمحمولات فقد يكون بمحمول مفرد إذا كان ذلك المحمول خاصا بالشـيء و قد يكون بمحمولات تركب معا و كل واحد قد يكون بمحمول مقوم و قد يكون بغير مقوم بل لازم أو عارض.

و التعريف بالعـارض لاـ يليق إلاـ فى زمـان ما و لشـخص ما و أما المعنى الكلى فليس تلحقه العوارض إلا بالعرض و بسـبب إشخاصـه الجزئية و أما كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض فهو أمر لازم غير عارض

منطق المشرقيين، ص: ۳۰

فالمعـانى التى تتناولهـا العلوم هى المعـانى الكليـة و مـا يجرى مجراها و يـدخل فى حكمها فيبقى إذن أن التعريف المفرد أو المركب بحسب العلوم إما أن يكون بمقوم أو لازم و التعريف المفرد بالمقوم هو تعريف الشـيء بفصله فإن الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ما

هو نوعه فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه و حال من الأحوال و إن توهم بعض الناس أنه قد يقع به تعريف ما و بالجملة أن التعريف يقتضى التخصيص لا غير و التعريف المفرد باللازم هو التعريف بالخاصة فإن حال اللازم العام فى أنه مشترك لا يشير إلى جزئياته حال الجنس.

و التعريف المركب بالمقوم هو الذى إذا وجدت شرائط نقولها كان حدا محققا و إن تساوى و فقد بعض الشرائط كان حدا خداجا أو كان جزء حد.

و التعريف المركب لا من المقوم الصرف هو الذى إذا وجد شرائط نوردها كان رسما محققا و إن نقصه بعضها كان رسما خداجا.

و كل تعريف مركب مساو و من مقومات فهو حد تام أو جزء حد و حد خداج فإن المقومات محققة الوجود للشىء و بينة له فإنها أجزاء لماهيته و محال أن تدخل ماهيته فى الذهن و لم تدخل معه أجزاؤه و مقوماته فإذا دخلته أجزاؤه و مقوماته كانت حاصلة معه فى الذهن و ليس كل حاصل فى الذهن متمثلا فيه بالفعل دائما بل هو الذى إذا التفت إليه وجد حاضرا و قد يصد عنه إلى غيره و لا يكون حاله حال المجهول المطلق بل يكون كالمخزون المعرض عنه و أما كيفية هذا فليطلب من علم النفس.

و نحن نشير فى حصول أجزاء الماهية مع الماهية إلى هذا النحو من الحصول فإذا أخطر بالبال لم يغفل الذهن عن وجوده للماهية إلا أن يعرض عنه و لا يخطره بالبال و حين يعرف به الشىء فقد تصدى لإخطاره بالبال فلا يجوز أن يكون مجهول الوجود للماهية.

فيجب إذن إذا كان موجودا للماهية و قد دل بجميع المقومات العامة و الخاصة على نفس الماهية أن لا تبقى شبهة البتة و تتمثل معها الماهية المجموعة عنها

منطق المشرقيين، ص: ۳۱

فى الذهن حاضر الجملة و الأجزاء و يتمثل ما لو أصلح إصلاحا ما تتمثل معه الماهية.

و أما اللوازم فليس كثير منها بين الوجود للشىء و لا بين اللزوم له فيجوز أن تؤلف منها عدة تدل على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشىء و تكون خاصة له مركبة و لكنه لا ينقل الذهن إلى الشىء فلا يكون رسما و كيف يكون رسما و شرط الرسم أن يكون تعريفا و قد لا يكون أيضا رسما خداجا إذا لم يكن من شأنه أن يتم بما يضاف إليه رسما تاما بل يكون خاصة و مركبة من لوازم الشىء المجهولة ما من شأنه النظر فى أن يثبت لزومه للشىء مثل كون المثلث مساوى الزوايا لقائمتين و من هذه اللوازم قد يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسما بالقياس إلى إنسان دون إنسان و لا يكون رسما مطلقا و إنما يكون رسما بالقياس إلى من يجمع علتين إحداهما أن يعلم بالاكتساب البرهانى كون تلك اللوازم محمولة على ما يعرف و الثانى أن يعلم أنها تخصه علما خاطرا بالبال و إنما لا يكون رسما مطلقا لأنه ليس يقتضى تعريفا مطلقا.

و لقائل أن يقول لقد أخللتم بالتعريف الذى يكون على سبيل التمثيل و التعريف الذى يكون على سبيل المقايسة مثال الأول أن يقول قائل الحيوان هو مثل الفرس و الإنسان و الطائر و مثال الثانى أن يقول إن النفس هى التى تقوم من البدن مقام الربان من السفينة فنقول أما التمثيل فليس بتعريف حقيقى بل هو كتعريف و قد يقع فيه الغلط كثيرا فإن التعريف بمثل المثال الذى أورد للتمثيل ربما أوهم أن الحيوان لا يكون إلا ذا رجلين أو أرجل و أن عديم الرجل ليس بحيوان و كيف لا و القائل إن الحيوان هو كالفرس و الإنسان قد قال قولا مبهما حين لم يبين أنه كالفرس و الإنسان فى ما ذا فإن بين أنه كالفرس و الإنسان فى أنه ذو جسم حساس كان فى الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثل بل لشىء مما سلف و كان التمثيل نافعا لا فى تصور المعنى بل فى تسهيل سبيل تصوره و فى أن للمعنى و الوجود ما يطابقه.

و ليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له فى الوجود مثال بوجه مثل كثير من معانى الأشكال الموردة فى كتب الهندسة و إن كان وجودها فى حيز الإمكان

منطق المشرقيين، ص: ۳۲

و مثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها مثل مفهوم لفظ الخلاء و مفهوم لفظ الغير المتناهى فى المقادير فإن مفهومات هذه الألفاظ تتصور مع استحالة وجودها و لو لم تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها فإن ما لا يتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجود و يحكم عليه بحكم سواء كان إثباتا أو نفيا.

و أما الوجه الثانى فهو تعريف من باب اللوازم و اللواحق فإن النسبة من لواحق الأشياء و لوازمها و الشىء قد يكون له اعتبار بذاته و قد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض و لازم فيكون مثلا باعتبار ذاته إنسانا و باعتبار حاله أبيض و أبا و غير ذلك.

و قد يكون اعتباره بحاله اعتبارا لا يتعداه و قد يكون اعتبارا يتعداه و إذا كان اعتباره بحاله لا يتعداه كانت حاله خاصية له فإذا أتى بالحد الحقيقى الذى له بحسب حاله و هو غير الحد الحقيقى الذى له بحسب ذاته كان حده الذى بحسب حاله إما رسما و إما قولا من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته فإنه إن كان ينتقل الذهن من تصور القول الحاد لحاله إلى تصور ذاته كان القول رسما لذاته و إن كان لا ينتقل بل يقف عليه كان القول خاصة مركبة غير رسم مثال هذا أن هاهنا شيئا إذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيوانى صار به بدن الحيوان حيا و حصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان و ذلك له ذات هو بها أمر ما و لأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب اللغة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم بل إنما يوقعون عليه أسماء بحسب كونه مدبرا أو محركا أو كمالا أو غير ذلك للبدن فيسمونه إما روحا و إما نفسا كما يسمون غيره أبا و ملكا ثم يكون له بحسب المعنى الذى يسمونه له نفسا و روحا حد حقيقى فيقال له حينئذ إنه صورة جسم طبيعى بحال كذا أو كمال جسم طبيعى بحال كذا فيكون هذا بحسب حاله التى تسمى لها نفسا حدا حقيقيا لكونه يكون بالقياس إلى ذاته خاصة مركبة أو رسما فإن كان هذا مثل قول القائل فى تعريف المربع أعنى الذى يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت أنه الشىء الذى يشغله أربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاصى إلى أن يتصور أنه السطح المربع فحينئذ رسم و إن كان هذا مثل قول

منطق المشرقيين، ص: ۳۳

القائل فى تعريف السطح المتوازى الأضلاع إنه الذى يكون السطحان المتممان جنبتى قطريه متساويين لم يجب أن يكون رسما إلا بالقياس إلى من عرف وجوده له و ربما كان حد الشىء بحسب حالة رسما له بحسب حالة أخرى تخصه فإنه ربما كان للشىء حال و له حال أخرى و كلاهما يختصان به و وجود أحدهما مع الآخر بين بنفسه أو معلوم ببرهان أو بمصادقة من الحس فإذا حد بحسب أحد الحالين انتقل الذهن إليه بحسب الحال الأخرى و لهذا أنه يشبه أن تكون ذات الإنسان غير متصورة بالحقيقة فى نفوس كثير من الجمهور بل إنما يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحس فى أوهامهم أو عقولهم فإذا قيل الضحاك المنتصب القامة انتقل الذهن فى كثير منهم إلى أنه يراد به ذلك الذى هو كذا و كذا بحسب الهيئة الحسية و لا يبعد أن يكون للشىء بحسب الحالين حد إن كان واحد منهما بحسب الحالة الأخرى رسما و ذلك إذا كان تلازمهما متضحا و تعرف كل واحد منهما من جهة الأخرى متأتيا.

و اعلم أن الفصل و الخاصة وحدهما من غير اعتبار آخر ينضاف إلى مفهومهما ليس بمعرف حقيقى فإنك إذا قلت ناطق فإنما يفهم منه شىء له نطق و نفس هذا المفهوم يجوز أن يكون أى شىء كان إلا أن يعلم علما آخر تصديقيا لا تصوريا أنه لا يجوز أن يكون هذا الشىء إلا كذا و كذا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن إذا عرفت فإن التعريف بالفصل لذات النوع إما تعرف غير تام و إما تعريف بقرينة على سبيل نقل الذهن من شىء إلى آخر يلزمه لا يطابقه و لا يتضمنه و التعريف بالخاصة وحدها أبعد فى هذا المذهب من الفصل فإذا قرن بذلك أمر ما آخر جنس أو كجنس مخصص به وقع بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة و وقع بالخاصة إن كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل و الالتزام و إلا كان القول خاصة مركبة.

و اعلم أنك إذا عرفت الشىء بالفصل فاقترنت به القرينة المذكورة و صار القول تعريفا فما عرفت بالفصل وحده بل بالفصل و شىء آخر سكت عنه فلو

منطق المشرقيين، ص: ۳۴

أنک نطقت بجميع ما وقع به التعريف فکان ذلک قولا- لا- لفظا مفردا فتبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف أن تکون قولا فإذن التعريف بالمحمولات يجب أن يکون قولا و کل تعريف مما نحن بسبيله إما بالاسم و إما بقول هو حد و إما بقول هو رسم

فی الحد

الشيء الذی يقال له الحد إما أن يکون بحسب الاسم و إما أن يکون بحسب الذات و الذی بحسب الاسم هو القول المفصل الدال علی مفهوم الاسم عند مستعمله و الذی بحسب الذات فهو القول المفصل المعرف للذات بماهيته.

و کل من تلفظ بلفظ فإليه تحديده إذا أجاد العبارة لما يقصد إليه من المعنی و لا مناقشة معه البتة إلا إذا کان قد زاغ عما قصده بشيء مما سيقوله و أما إذا ألف المعانی التأليف الذی ينبغی ثم قال لمجموعها إنه مرادی بما أطلقته من اللفظ فهو حد ذلک اللفظ إذا لم يکن قد أساء فی التأليف مما ستسمعه و لم يکن بحيث إذا أضفت إلی ما أورده زيادة معنی کان مخصصا لما ألفه أو غير مخصص فعرضت عليه ما ألفه و الزيادة علی أنه مفهوم اللفظ الذی حده قبله فقال هو هو مثال ذلک أن الإنسان إذا استعمله متکلم فی کلامه فسألته ما يعنی به فقال إنه الحيوان المنتصب القامة البادی البشرة الذی له رجلان فأول ما له أنه قد حد الإنسان بحسب استعماله لفظه و ليس لک أن تخاطبه فيه بوجه من الوجوه بالمناقشة إذ کان الحيوان بهذه الصفة موجودا و کان له بهذه الصفة اعتبار و کان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه أن يکون له اسم و أکثر ما يکون أن تؤاخذه به أمر اللغة و هو بعيد عن المآخذ العلمية لکنک إن زدت علی هذا المبلغ الذی ألفه الضاحک فقلت أ لست تعنی به الحيوان المنتصب القامة الذی له رجلان البادی البشرة الضاحک فقال أعنيه به أو قلت أ لست تعنی به الحيوان المنتصب القامة الذی له رجلان

منطق المشرقيين، ص: ۳۵

فی الطبع البادی البشرة الکاتب فقال أعنيه به فقد أساء لأنه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات و لا- ضاحک منها و لا کاتب کاعتبارها مع أحدهما و ليس إذا لم يزدها الضاحک خصوصا لم يزدها معنی اللهم إلا أن يکون هذا القائل لم يعن بإيراد هذا التأليف دلالة أولية علی مفهوم الاسم کأنه يقول أريد به الشيء الذی يلحقه و يعرض له کذا لا من حيث هی لواحقه و عوارضه بل من حيث هو ذاته التی أجهلها فيکون هذا غير حد بحسب اسمه و يکون ضربا من التعريف الرسمی ناقصا سنذکر حکمه من بعد و کذلک إذا نقص شيء مما أورده فی التأليف فبقی الباقی مساويا أو أعم.

و أما حد الشيء بحسب الذات التی له مطلقا أو بحسب الذات التی له علی أنه بحال فيجب فی الأول منهما أن يتناول أول شيء مما يقوم بالفعل نوعا من أنواع الأشياء سواء کان نوعا فوقه جنس أو کان نوعا باعتبار کليته فی نفسه بالقياس إلی ما يعرض تحته أو کان معنی کليا غير نوع فيدل علی ماهيته تلک حتی يحصل المصور له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها و لواحقها التی بعد أول تقومه و فی الثانی أن يلحظ الذات و تلک الحال و الماهية التی لتلک الذات من تلک الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخری و لوازم أخری فإن ألف قولا من لوازم و توابع خارجة عما حددناه فربما فعل رسما ما و أما حدا فکلا مثاله إن أراد أن يحد الإنسان بحسب وجوده فيجب أن يشير إلی أول ما به يتقوم هذا الشيء الذی يقع عليه اسم الإنسان و إنما يتقوم أول ما يتقوم بجنسه القريب و فصله فيجب أن يورد جنسه و فصله ضرورة فإذا أوردا تمت ماهيته و إن أمکن أن يکون للشيء الواحد فصول مقومة تحت الجنس الأقرب معا ليس أحد الفصلين يقوم أمرا أعم و الفصل الثانی يقوم أمرا أخص فيلزمه أن يورد الفصلين أو الفصول معا إذ کانت ذاته مجموع جميع ذلک فإذا لم يدل علی شيء من أجزاء ذاته و من مقومات ذاته کان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته فإن لم يفعل الحاد هذا بل قال فی حد الإنسان إنه حيوان ضحاک فما دل علی ذاته بل أورد من أموره ما يرد بعد

منطق المشرقيين، ص: ۳۶

تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته فى الاعتبار و إن كان الشىء الذى هو ذاته هو أيضا هذا الشىء من طريق الوضع و الحمل و قد عرفت الفرق بينهما و بالحقيقة فإن هذا قد أشار إلى معنى اعتباره غير اعتبار ذات الإنسان التى هى أول ما تتقوم و لما كان ذات كل شىء واحدة و كان ذاته من طريق اعتبارها بحال واحدة واحدة باعتبار واحد لم يمكن أن يكون القول المعرف لماهية تلك الذات تعريفا أوليا و هو الحد إلا واحدا.

ثم الأمور التى تحد إما بسيطة و إما مركبة.

و المركبة إما مركبة التركيب الطبيعى الذى من الجنس و الفصل أو مركبة على أحد وجهى التركيب الذى أوردناه فى بابه أو مركبة تركيب التداخل و هو أن تركب معنى و معنى فتجمع منهما محمولا واحدا ثم تركب المجموع منهما مع أحدهما تركيبا وضعيا قليل الجدوى مثل أن تركب الأنف و التقعير فتوقع عليه اسم الأفطس فتقول أنف أفطس أو تسمى تقعير الأنف فطوسية ثم تقول أنف أفطس و بين الوجهين فرق و ليس كما يظن الظاهريون فإنك إذا سميت الأنف ذا التقعير أفطس كان الفطس لا تقعيرا فى الأنف بل كون الأنف ذا تقعير و بين الاعتبارين فرق فإن الأفطس بحسب أحد الاعتبارين أنف فيه تقعير و بحسب الاعتبار الثانى أنف ذو تقعير فى الأنف و هذان الاعتباران و إن تلازما و تقارنا فهما مختلفان.

فهذه أصناف الأمور المحدودة و يجب أن نتكلم فى حد واحد واحد منها فأما الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس و الفصل الحقيقيين و لا الشىء الذى سميناه الحد الحقيقى فإن هذا مما لا يكون البتة و إن ظن قوم أنه يكون بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة و خواصه و تضيف بعضه إلى بعض كما تضيف الفصل إلى الجنس.

و اعلم أن أكثر ما تحد به هذه الأشياء ليست بحدود و أكثر ما يجعل لها أجناسا هى لوازم عامة غير الأجناس و إذا أردت أن تعرفها باللوازم و الخواص فيجب أن

منطق المشرقيين، ص: ۳۷

تكون تلك اللوازم و الخواص بينة الوجود فى الموجودات و الثبات فى الثابتات إما مطلقا و إما بحسب من تخاطبه به فإن من التعريف ما هو مطلق و منه ما هو بحسب المخاطب كما أن من الاحتجاج ما هو مطلق و منه ما هو بحسب المخاطب و أما إذا كان اللازم أو الخاصة مجهولا- فلا- يفيدك التعريف به و كيف يعرف بالمجهول مثال اللازم المجهول الذى هو أعم من الشىء المساواة لما هو مساوى القاعدة و الارتفاع للمثلث فإنه كذلك لمتوازى الأضلاع و مثال الخاصة المجهولة كون المثلث مساوى الزوايا لقائمتين فإن هذين إذا كانا مجهولين فقلت مثلا- فى تعريف المثلث أنه المساوى لما هو كذا و مساوى الزوايا لكذا لم تدل على المثلث دلالة حاضرة معرفة إلا- أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك و يريد أن تفهمه معنى لفظة المثلث و مفهومها بل يجب أن يكون المعرف به بين الوجود فى نفسه و الثبات لمعناه.

ثم لا يخلو إما أن يقع به نقل إلى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال الذهن إلى تصور ذات الشىء الذى له لازم أو خاصة و قد أشرنا إلى مثل هذا التعريف حين فصلنا أصناف التعريف فيكون هذا التعريف تعريفا يقوم فى الحقيقة مقام الحد و بالجملة يكون دلالة على معنى ذات الشىء بتوسط حال من أحواله فلا يجب أن يقصر عن الدلالة على ذاته بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لأنه لا افتراق بينهما فى توصيل الذهن إلى حاق الشىء فهذا قسم من القسمين و من شرطه أن تكون تلك اللوازم و الخواص مع بيان وجودهما و ثبوتهما مطلقا بينة الوجود و الثبات للشىء بيانا غير محتاج إلى وسط.

و إما أن لا يقع به نقل إلى تفهيم الذات و إنما يكون قصارى البيان فيه أن يعرف الشىء بما يتميز به و لا يختلط به غيره و أن الشىء الذى له حال من الأحوال كذا فلا يزيد من تعريف ذاته إلا على المعروف من نسبته و أنه مخصوص بلوازم تلزمه و أما خاصيته فى ذاته فلا يعلم بذلك و لا يوقف عليه و تبقى مجهولة و هى التى ينبغى أن تعلم حتى تعلم ذاته فهذا إن عد رسما فيجب أن لا يعد فى درجة الرسم الأول و ما يجزئ أو لو خص باسم يفارقه به و ما يجزئ أن يعد الأول فى عداد الحدود

منطق المشرقيين، ص: ۳۸

و اعلم أن الصور و القوى الفعالة و المنفعلة إذا أورد القول المعرف إياها مأخوذا فيه أفعالها و الانفعالات التى تتم بها ذاتها بحيث يكون عنها ذلك فإن القول الحق فى ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حدا و قد لا يكون و ذلك لأن لها فى أنفسها اعتبارين اعتبار بنفسها و ذواتها التى هى بها إما جواهر و إما كيفيات و اعتبار من جهة ما يلزمها مما قيل أو يصح عليها مما قيل و الصحة كما قد علمت من اللوازم و ليس يمكن أن تكون ذواتها مضافة معقولة الماهية بالقياس إلى الغير لأنها إما أن تكون نفس الإضافة من حيث هى إضافة أو نفس كون الشىء معقول الماهية بالقياس إلى الغير أو يكون لها وجود مفرد يلزمه أن يكون معقول الماهية بالقياس إلى الغير أو تكون إنما يقع عليها الاسم من حيث اجتماع طبيعة معقولة بنفسها و إضافة مقرونة بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول.

و لو كانت الصور و القوى لا وجود لها إلا أن تكون معقولة بالقياس إلى الغير بنحو من الأنحاء لم يجب أن تعرف جواهر و كيفيات و لنضع أنها معدودة كذلك و إذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود يخص و لنضع هذا أيضا و كيف لا و صدور الفعل يكون لا عن مجرد إضافة بل عن ذات لها إضافة و كذلك صدور الانفعال و الزيادة فى تحقيق هذا لصناعة أخرى.

فبقى أن تكون إما ذوات لها وجود خاص يلزمها إضافة و إما ذوات فيها تركيب من الأمرين فإن كانت ذوات لها وجود خاص لم يخل إما أن يقصد بالقول المفسر قصد الذات فيكون تعريفه باللازم من الإضافة رسما أو يقصد قصد كونها ذات ذلك اللازم فيكون بالقياس إلى هذا المقصود حدا.

و كثير من القوى و الصور إنما تطلق عليها الأسماء من جهة ما يلزمها من الإضافة فيقال خفة و ثقل و نحو ذلك و أما إذا كانت الصور و القوى مركبة على النحو المذكور فالاقتصار على الأمر الإضافى من جزئية غير معرف له تعريفا تاما على ما علمت أن الاقتصار على الفصول و الخواص لا يتم بها التحديد بل و لا يتم بها التعريف و الترسيم.

منطق المشرقيين، ص: ۳۹

على أن النظر فى الصور و القوى نظر فى البسائط و كلامنا الآن فى البسائط فإن كان ما نقوله من دلالة الرسم التام و الناقص مشتركا للبسائط و المركبات فإن المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعا و أفضل الرسمين هو الرسم التام و أخسهما الرسم الناقص على أنه يختلف أيضا بحسب قرب اللزوم من المفهوم و البعد منه فإنه ليس استعمال المميز فى رسم الإنسان كاستعمال المتعجب و لا استعمال المتعجب كاستعمال الضحاك.

و إذا كان الرسم مأخوذا من اللوازم التى هى المقومات للوجود و إن لم يكن للماهية و المفهوم و كان من الجنس الثانى فقد تدخل فيه اللوازم فى الوجود من العلل و المعلولات التى هى لوازم و لواحق فى الوجود و إن لم تكن الماهية و المفهوم و كثيرا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضا و كثيرا ما يريدون ذلك و قد وقع الفراغ مما هو حد الشىء البسيط أو المركب فضلا عن رسمه المعرف له مثل أخذهم توسط الأرض فى تحديدهم لكسوف القمر فإنهم يحدون كسوف القمر بأنه خلو جرم القمر عن الشعاع الشمسى فى وقته لتوسط الأرض بينه و بينها و ليس مفهوم كسوف القمر إلا ذلك الخلو فى وقت من شأنه فى مثله أن لا يخلو عنه و أما أنه كان يستنير عن الشمس و انقطع بتوسط الأرض فأمر خارج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه و هو سبب من أسبابه الخفية فى وجوده التى لا يحس بها إلا العلماء.

و بالحقيقة ليس من حقه أن يضطر إليه فى رسم الكسوف فضلا عن حده و هم يجعلونه جزءا من حده و يوردونه و قد فرغوا بالحقيقة من حده ثم يجعلون له شأنا فى مقايسته مع البرهان لا ينكشف عن طائل و ليس هذا كما يقال فى الليل إنه زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس فإن اسم الليل موضوع بإزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس فإن الجو إذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكام أسحم أو بسبب كسوف الشمس إذا كان كسوفا تاما لم يسم ليلا إلا على سبيل استعارة و مجاز ثم إن قال قائل إنه ليس كذلك و لم

يوضع لذلك كان له أن يقول ذلك و لكن لم يجب أن يورد فيه غروب الشمس البتة بل وجب أن يورده على وجه أعم من ذلك.

منطق المشرقيين، ص: ۴۰

و لهم من هذا القبيل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه شوق انفعالى إلى الانتقام يغلى منه دم القلب فإن غليان دم القلب كان سببا للغضب و اسم الغضب موضوع بإزاء الشوق الانفعالى للانتقام و إن جاز أن يتحد معه القلب.

و من جملة الأمور التى يدل عليها بالقول المعرف هى الأعدام و ليست هى بالحقيقة ذواتا و لا أمورا موجودة و إلا لارتكم منها فى الشيء الواحد ما لا نهاية له و لا هى بسيطة بالحقيقة و هذه الأعدام مثل العمى و الظلمة و العجز و السكون و النحو الذى يتصور فيها يتصور بقياس ما إلى شيء و نسبة فإن العمى ليس إلا لنسبة مخصصة بالبصر فلا تعقل إلا بتركيب و ذلك التركيب هو تركيب بملكة تقابلها و تخصصها كالعمى بالبصر و السكون بالحركة و الظلمة بالنور و مقابلاتها معقولة فى أنفسها.

و أما المحدودات التى التركيب فى معانيها ظاهر فمنها ما أوردناه فى القسم الأول فى الفصل الذى ضمناه أصناف التركيبات و هى التى تتألف حقائقها من حقائق أجناسها و فصولها و هذه فإنما تحد بما يدل به على ذواتها و الدلالة على ذوات ما لذاته مقومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد بكمالها فإنه إن خرج منها شيء و وقع به التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف لحقيقة الذات فإن حقيقة الذات هى ما هى بجميع ما تتقوم به فإذا أورد بعض مقوماته فقد أورد بعض ذاته أو بعض معانى ذاته و ما ليس هو يعد ذاته إلا بقرينة فإذا دل على حقيقة الذات فيدل على سبيل نقل الذهن من ناقص إلى تام و من شيء إلى لازمه الخارج عنه لا على سبيل المطابقة التى هى الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه و ذاته.

و يجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشيء فإن التمييز يتبعه و أما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسم و قد يناله بالحد الناقص المذكور و لا نعيقه فيما يؤثره و لكنا نستحب له أن يقصد القصد الأتم و الأفضل.

و الأمور التى يدل عليها بالحد المأخوذ من الأجناس و الفصول هى الأمور التى فيها هذا التركيب و أما الأمور البسيطة و الأمور المركبة غير هذا النحو من التركيب فإنك لا تجد فيها هذا الحد و ذلك أن البسيطة لا تجد لها دالا على الماهية

منطق المشرقيين، ص: ۴۱

تقتضى أجزاؤه اختلاف دلالات بمقومات بل عسى أن تجد له لفظا مفردا أو تجد له رسما ينقل الذهن إلى تصوره على بساطته و أما الأمور المركبة غير هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حدودا و لكنك لا تجدها مركبة من أجناس و فصول أما أنك تجد لها حدودا فلأنك تجد قولا شارحا لنفس مفهوم الاسم و من مقوماته و أما أنك لا تجدها مركبة من أجناس و فصول فلأن تركيبها ليس من أجناس و فصول.

و يجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالا على ماهية الشيء و مطابقا لمفهوم اللفظ ليس مأخوذا من أمور لازمة و لاحقة لمفهوم اللفظ يخصه القول المجموع منها و قد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم و ما عليك بعد أن تفعل هذا أن لا تكون أوردت جنسا و فصلا فيما لا يكون له جنس و فصل و من الذى قد فرض عليك ذلك و أما أمثال هذه التركيبات فمثل حدنا الجسم المأخوذ مع البياض فإنك تحتاج أن تدل على حقيقة الجسم و حقيقة البياض بما تعرف به ذاتهما و تدل على وجود البياض منهما للجسم فإذا فعلت ذلك فتراك قد قصرت فى الدلالة على حقيقة الشيء و انحرفت عنها إلى تعريفها بلوازمها كلها.

و أصناف التركيبات التى من هذا القبيل كثيرة فربما يقع التركيب للشيء مع أحد علله أما الفاعلية مثل العطاء فإنه اسم لفائدة مقرونة بالفاعل و أما المادية مثل القرحة فإنه مثلا اسم لبياض مقرون بموضع مخصوص و هو جبين الفرس و أما الصورية مثلا مثل الأفطس فإنه اسم لأنف متصور بالتقعير و أما الغائية مثل الخاتم فإنه اسم لحلقة مقرونة بما هو كمال لها و غاية من التجمل بها فى الإصبع و لا يجب الآن أن يناقش فى الأمثلة إذا انكشفت جلية الحال فيها عن خلاف ما و ربما وقع التركيب مع معلولاته مثل الخالق و الرازق و غير ذلك.

و قد يكون ضرب من التركيب بين أشياء لا هى علل بعضها لبعض و لا معلولات.

و ربما كانت متشابهة كتركيب العدد من الآحاد و ربما كانت مختلفة كتركيب البلقة من سواد و بياض و ربما كان التركيب بين أول بسائطها يقتضى استضافة تركيب آخر معنوى إليها مثل التركيب لأجزاء السرير فإنه لا يتم السرير بتركيب

منطق المشرقيين، ص: ۴۲

أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب و مثل التركيب للأستقصات فى الكائنات فإنه لا يتم الكائن منها بتركيب أجزاء الاستقصات ما لم يكن هناك معها استحالة و امتزاج و إذا حققت كان مثل ما أوردناه من الترتيب و الاستحالة أحد أجزاء المركب فى المفهوم و إن لم يكن جزءا أولا قائما فى نفسه بل كان مع توابع الأجزاء الأولى القائمة فى أنفسها و سنورد فيما يستقبلك إشارات إلى أحكام فى حدود أمثال هذه المركبات.

و من عادة الناس أن لا يفطنوا لكون مثل الترتيب و الاستحالة أجزاء للمفهومات إذ لا يجدونها متمايزة منفردة كما من عادتهم أن لا يفطنوا أن مثل العدميات و مثل الإيجاب و القبول و مثل الأبوة النفسية و الملكية معان فيها تركيب.

و هذه الأشياء التى أشرنا إلى أنها الأشياء التى منها التركيب لا يسع الإخلال بشىء منها فى تحديد ما يركب منها و إيراد القول المرادف لاسم كل واحد منها و يجب استعمالها أيضا فى الرسوم التى تؤخذ فيها اللوازم الخارجة إذا تألف منها قول مساو و خصوصا العلل الغائية و كذلك فى الزوائد التى جرى الرسم بزيادتها بعد توفية المفهوم مما ذكرناه فإن العلل الغائية شديدة المناسبة للتعريف.

و اعلم أن كل حد و رسم فهو تعريف لمجهول نوعا ما فيجب أن يكون بما هو أعرف من الشىء فإن الجارى مجرى الشىء فى الجهالة لا يعرفه و لذلك قد غلط القوم الذين يقولون إن كل واحد من المضافين يعرف بالآخر و لم يعرفوا الفرق بين ما يتعرف بالشىء و بين ما يتعرف مع الشىء فإن الذى يتعرف به الشىء هو أقدم تعرفا من الشىء و الذى يتعرف معه ليس أقدم معرفة منه و كل واحد من المضافين متعرف مع الآخر إذ العلم بهما معا ليس قبل الآخر فى المعرفة حتى يعرف به الآخر و أعنى بالمضافين الشيئين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيسا إلى الآخر مثل الابن يعرف مقيسا بالأب و الأب يعقل مقيسا بالابن و إنما أبوة هذا

منطق المشرقيين، ص: ۴۳

و ابنية ذلك لأجل وضعه إزاء الآخر بل هو نحو وضعه إزاء الآخر لكن الآخر إذا كان مجهولا لم ينفع تعريف الأول به بل احتيج إلى ضرب من الحيلة و تذكير بالسبب الجامع بينهما فينقدح فى الوقت العلم بكل واحد منهما و بهما جميعا من حيث هما مضافان انقداحا واحدا أو معا فإنه لا يجب أن يحد الأب فيقال إنه الحيوان الذى له ابن بل يقال إنه الحيوان الذى يولد من مائة أو من صنع كذا منه حيوان مشارك له فى النوع أو الجنس من حيث إن ذلك متولد منه و يقال فى الجار إنه ساكن دار أحد حدوده بعينه حد دار إنسان آخر من حيث هو كذلك فينقدح لك فى الحال المقابلة و المتقابلان معا و يكون التعريف من أشياء هى أقدم من المعرفة من المتضايفين المجهولين لا يحتاج فى تعريف شىء منها إلى استعمال المحدود أو المتعرف.

و اعلم أن الحد و الرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد و يرسم فإن كان الشىء الذى تستعمله معنى لفظه موردا على غير جهة الصواب لم يكن بد أن يطابق به ما يورد من التفهيم و أما حقائق الأشياء فى أنفسها فتجرى مجاريها من الصواب.

و تفصيل هذا أن سائلا لو قال ليحقق لى مفهوم الإنسان الإنسان لم يكن بد من أن يقال له الحيوان الناطق الحيوان الناطق مرتين و لم يكن هذا قبيحا أو محالا بالقياس إلى السؤال و بحسب وجوب الجواب لأن ذلك الذى سأل عنه هو هذا الذى أجاب به و إن كان هذا بنفسه لا بالقياس إلى ما هو تفهيمه محالا أو قبيحا أو هذيانا و كذلك إذا سأل عن حد الأنف الأفطس أو شرح اسمه كان الجواب هو أنه أنف هو أنف ذو تقعير و ذلك أنه أورد لفظ الأفطس مقرونا بالأنف و الأفطس هو اسم لا لكل تقعير كيف كان بل لما كان من ذلك أنفا و هو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من إيراد الموضوع الذى هو الأنف فى شرح مفهومه و لم يكن هذا قبيحا غير أن القبيح أو الهذيان قول من يقول أنف أفطس كما هو قبيح و هذيان أن يقول إنسان حيوان أو إنسان إنسان فإن لم يعن

بالأفطس أنفا ذا تقعير بل ذا تقعير فى الأنف

منطق المشرقيين، ص: ۴۴

كان الـذى يجب أن يقال حينئذ إن الأنف الأفطس هو أنف ذو تقعير فى الأنف و كان أخف شـناعة من الأول و إن لم يكن بريئا منها براءة مطلقـة و إذا كـان الأـفطس هو ذو تقعير فى الأـنف جاز أن يسـمى الحيوان صاحب الأنف أفطس و إذا عنى به أنف ذو تقعير لم يجز أن يسمى صاحب الأنف أفطس إلا باشتراك الاسم.

و المشهور عند الناظرين فى صناعة الحدود أن من الأعراض و الصور ما يؤخذ الموضوع فى حده و منه ما لا يؤخذ الموضوع فى حده و يشبهون الأول بالفطوسية و يشبهون الآخر بالتقعير و نحن يلزمنا أن نقول فى هذا ما هو القول المعتدل الذى لا تعصب فيه فنقول.

أولا لا شك فى أن الأشـياء التى لها موضوعات اعتبار كون لها فى الموضوع و تعلم أن لنا أن نسـميها من حيث هى كذلك بأسـماء و مـن الـبين الواضـح أن شـرح مـا كـان مـن الأسـماء موضوعـا على هـذا الـوجه يتضـمن الإشـارة إلى الموضـوع كمـا أن لنـا أن نسـمى الموضوعات من حيث لها أعراض و صور بأسـماء فنقول مثلا أفطس و أبلق و يحوج أن نورد فى شـرح تلك الأسماء إشارة إلى تلك الأـعراض و الصور فهـذا شـىء لاـ يفترق فيه الحال بين الموضوعات و ما يوجـد لها و لا يجب أن يكون تعلق الناظرين فى هـذا الشأن مقصورا على مثل الفطوسـية التى جعلت اسما لتقعير بشرط موضوع بل يجب أن تعتبر نفوس حقائق الموجودات فى الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع فى ماهياتها و أن كليهما مشتركة فى أن الموضوع يدخل فى وجودها على سبيل علة أو شرط.

ثم أنت تعلم أن الحدود الحقيقية إنما تصنع من شرائط الماهية و مقوماتها لا من شرائط الوجود و مقوماته و لذلك ليس يدخل البارى تعالى فى حـد شـىء و هو المفيد لوجود الأشياء و إذا كان ذلك كذلك فليس لقائل أن يقول إن اللحمية مثلا لما كانت لا توجد إلا فى مادة معينة و ليس تصلح لها كل مادة ثم التربيع قد يوجد فى مواد غير معينة و يصلح لها الذهب كما تصلح لها الفضة و كما يصلح لها الخشب بل تصـلح لها كل مادة فمن الواجب أن يكون مقوم اللحميـة بما يتقوم به من المواد خلاف مقوم التربيع و يجب من ذلك أن يكون تحديد التربيع مستغنيا عن الإشارة إلى المادة و تحديد اللحمية مفتقرا إليها فإن التعلق بالشىء فى الوجود

منطق المشرقيين، ص: ۴۵

أمر غير التعلق بالشىء فى المفهوم.

و اعلم أنك لست تطلب فى التحديد إلا المفهوم و إذا كان مفهوم ذات الشـىء غير مقتضى الالتفات إلى شىء آخر فتحديده كذلك و إن كان وجوده متعلقا بشـىء آخر كالسواد مثلا تخصص ذات غير ذات الموضوع و له مفهوم بما يتخصص به على نحو ما يتخصص به فليس بواجب من الضرورة أن يكون تفهمه مقتضيا بتفهم شىء آخر إذا تفهم من حيث حقيقته فى نفسه و القوم أنفسهم يقولون إن العرضـية من لوازم الأمور التى هى الأعراض ليس من مقوماتها فلا يجب إذن أن يلتفت إليها فى حـدودها إن وجد لها حدود و إذا لم يلتفت إليهـا لم يلتفت إلى المعروض له إلاـ أن يكون هنـاك اعتبـار آخر فتبين أن دعواهم ليس تصـح من نفس مـا يثبتون به دعواهم اللهم إلاـ أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلـة فى مفهومها و حينئـذ هـذه الأعراض لا تكون بسـيطة بل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلق بالموضوع فتكون مؤلفة متباينة و لا تطلب بالتركيب شـيئا غير هذا أعنى التركيب الذى يستعمل فى مثل هـذا الموضع و يكون مثلها مثل الفطوسـية و يشـبه أن تكون الحركة و الاجتماع و ما يجرى مجراهما من هذا القبيل لكنا نقول إن الأـمور البسـيطة ليس لها على ما علمت حـدود و إنما لها رسوم و الرسوم من اللوازم التى لا بـد منها تابعـة كانت أو كانت متبوعـة فى الوجود و إن لم تكن فى الماهيـة و ما كان كذلك فإذا أردنا أن نعرف البسائط بلوازمها و مقوماتها فى الوجود كان بالحرى أن نعرف الأـعراض و الصـور بموادهـا المتعينـة و لكن إذا كـانت بينـة اللزوم فمـا كـان من مقومـات الوجـود من العلـل و الأسـباب سواء كـانت موضوعـات أو غيرهـا غير بينـة الوجود لم يلتفت إليها و ما كانت بينـة اللزوم دالـة على الشـىء منزلـة إليه مميزة له اسـتعملناها ضـرورة فاحتجنا لذلك فى شـرح مفهوم كثير من الأعراض و الصور إلى إيراد الموضوعات و العلل بل لم نسـتغن عن ذلك لأنا مضطرون إلى

تعريفها بالمقومات لوجودها و سائر لوازمها و ما يقال لك فى هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تلتفت إليه فالموضوعات و الأفعال الصادرة و الغايات التى للأشياء تدخل فى شرح المفهوم على هذا الوجه و كل شيء

منطق المشرقيين، ص: ۴۶

تستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة رسم غير حد لكن بعضه أشد مناسبة للحد من بعض و اعلم

فصل فى امتحان المحمول

نريد أن نخص امتحانات تعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غير محمول و فيما هو ضرب من المحمولات أو ليس ذلك الضرب من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك بالتصور و بسداده أو غلطه.

فأما القوانين التى تقتنص منها القضية بإيجاب المحمولات و بسلبها و اكتساب التصديق فيها فذلك غير ما نحن فيه الآن فنقول إن السهو و التقصير الذى يقع فى التصور للمحمولات على وجهين منها ما يزيغ الذهن عن المحمول إلى غير المحمول و عن المسلوب إلى غير المسلوب ليسوء التصور و منها ما يقصر به عن التصور الفاصل البرىء عن جهة فيقع فيها الغلط فيما يتبع ذلك التصور.

و لنبدأ بالقسم الأول فنقول إن الذهن يزيغ عن تصور المحمول بسبب انحرافه إلى غيره مما هو فيه بشأن و يكون منه على حال لا يكاد يميز بينه و بين المحمول و ليس كلامنا الآن فيما يقع باشتراك الاسم حين نظن المشارك فى الاسم مشاركا فى المعنى بل فيما هو مناسب فى المعنى فمن ذلك أن تأخذ بدل الشيء سببه مثل أن

منطق المشرقيين، ص: ۴۷

تقول إن الوجع يفرق الاتصال و إنما يفرق الاتصال بسبب الوجع و ليس محمولا البتة على الوجع و كذلك إذا قال إن الشك مساوى الإنكار و كذلك إذا حمل الشيء على سببه الغائى أو عكسه مثل أن تقول إن الاستكنان هو الابتناء و الاستيلاد هو النكاح أو تقول إن التوحيد هو العقل و إن الملك هو العدل أو حمل عليه سببه المادى كمن يقول إن الإنسان هو لحم و عظم و إن الكرسى هو عود أو حمل عليه سببه الصورى مثل أن تقول إن الإنسان تمكن من التمييز و إن الروح حرارة غريزية و من هذه الأبواب قولهم للطف السرقة ذكاء و الذكاء هيئة للقوة التى هى سبب السرقة و كذلك قولهم للسرقة قدرة على الأخذ سرا و أيضا قولهم إن الحلم تمكن و اقتدار من الصبر على الغيظ.

و من ذلك أن تأخذ بدل الشيء معلوله و هو عكس هذه الأبواب و من هذا الباب قولهم إن قوة الحس استحالة جسمانية و إن العقل إدراك صحيح.

و من ذلك أن تجعل المقارن الذى لا ينفك عنه الشيء و إن لم يكن علة و لا معلولا محمولا على الشيء كمن يقول إن الغيظ غم من كذا و ربما كان المقارن سابقا متقدما ثم يتبعه المحمول مثل الحال فى محمول من يقول إن الاستبصار و التصديق ظن أو السيل نزلة أو النافض برد أو العشق غم.

و من ذلك أن يحد الشيء بصدق مطلقا أى أنه لا يخلو من صدق فتستعمله صدقا كيف كان مثل أن يحد اللون مبصرا بالقوة فى الظلمة و هذا إذا كان إطلاق الحمل بمعنى أنه غير مسلوب عن كل واحد أو لواحد من كل وجه و أما إذا كان إطلاقه بمعنى أنه موجب لكل واحد أو لواحد من كل وجه فلا يلتفت إلى ما يقال من أنه قد يصدق مطلقا و لا يصدق مقيدا إن قيل.

و من ذلك أن تأخذ العارض مكان المعروض على سبيل العكس مثل أن تريد أن تحمل على العشق محبة مفرطة فتحمل عليه إفراط المحبة و إفراط المحبة صفة للمحبة لا نفس المحبة و العشق نفس المحبة.

منطق المشرقيين، ص: ۴۸

و من هذا الباب أن تجعل التركيب مكان المركب مثل أن تقول الحيوان تأليف نفس و بدن و اللحن تأليف نغمة متفقة بإيقاع و الأول

هو المؤلف من النفس و البدن لا التأليف و الثانى هو المؤلف من النغمة المتفقة لا التأليف.

و أما وقوع الحمل غير ملخص عند التصور تلخيصا يعصمه من الغلط فيما يبنى عليه فمثل أن يكون من شرط المحمول فى حقيقته أو من كمال تحققه أن يقرن به شرط و قد أغفل و ذلك الشرط إما إضافة أو حال ما بالطبع و إما من جهة اختلاف جزء و كل أو زمان أو مكان أو مقارنة كيفية أو حصول مقدر أو فعل و انفعال أو اعتبار قوة و فعل أو اعتبار مقارنة فاعل أو اعتبار مقارنة منفعل مثال ذلك أن زيدا هو أب لا مطلقا و لكل شىء و لكن لعمرو يجب أن تراعى الإضافة إلى ما يعادلها فيكون أبو الابن لا أبو الصبى و كل إنسان ذو رجلين لكن لا مطلقا بل بشرط اقتضاء الطبع أى لو ترك و طبيعته و لم يعارض فى ابتداء الخلقة أو بعده بما يمنع موجب طباعه و البيضانى أبيض لا مطلقا و كيف كان بل فى ريشه و الأرض ثقيلة جدا لا كل جزء منها و لكن كليتها و الشمس تنضج الثمار و الجرو يعمى لكن فى وقت بعينه أو بقدره فإن الجرو قد لا يبصر بعين ما لم تفتح و لا يقال له أعمى ما لم يكن عدمه للإبصار فى زمان فى مثله يبصر و كذلك قد يقول قوم إن نوعا من الحجارة يحدث عن حك بعضه سحاب ماطر و لكن فيما وراء النهر و الماء قد يبرد إذا لم يكن سخنا و اليبش سم و لكن إذا كان بقدر و الفاجر هو الذى يحب اللذة و لكن بإفراط و الماء قد يحرق و لكن إذا استحال إلى حرارة و كذلك العسل حار و لكن إذا انفعل من طبيعة الإنسان و كل خمر مسكر و لكن بالقوة و الماء قد يجمد و لكن عند البرد كما أن الملح قد يذوب و لكن فى النداوة و أيضا فإن الشمس تحل و لكن للشمع و الشمس تعقد و لكن للبيض و من هذا الباب أن تقول إن الطبيب هو الشافى و الخطيب هو المقنع من غير أن تلحق شرط الأكثر.

و قد يتأتى أن تنصب امتحانات أو مقاييس و علامات يتنبه الذهن معها إذا غلط فى تصوره فيعود إلى الواجب و هى راجعة إلى اختلاف يقع من الموضوع و المحمول

منطق المشرقيين، ص: ۴۹

فى شىء من أمثال الشرائط المذكورة مثل أن يكون الموضوع من شأنه أن يقال عليه الأقل و الأكثر فيحتمل ذلك على النوع الذى يحتمل و يكون المحمول بخلاف ذلك فليس من شأنه البتة أن يقبل ذلك مثل من يقول إن الظن جهل ثم الظن يحتمل ذلك و الجهل لا- يحتمل ذلك أو يكون بالعكس فيكون المحمول يحتمله دائما و الموضوع لا- يحتمله كمن قال إن العلم ظن فإذا كان المحمول يحتمله لا مطلقا و الموضوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شىء فإنه ربما كان المحمول أعم و إنما يحتمله فى بعض أنواعه أو أصنافه دون بعض و يكون هذا الموضوع خارجا من البعض المحتمل أو يكون القول بالعكس كمن قال إن العشق شهوة الجماع و كلما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع أو يكونان مختلفين فى شىء من الشرائط التى أوردناها لتحصيل المحمولات مثل حمل التذكر على التعلم و التعلم تحصيل علم مستقبل و التذكر إعادة علم ماض و لا مناقشة فى المثال و هذا فى الزمان و مثل من حمل الاختيار على المقدرة و الاختيار بحسب شخص و القدرة بحسب معنى عام و هذا فى الإضافة و مثل من يقول إن الذكر بقاء العلم و الذكر إذا أضيف إلى المذكور و بقاء العلم إنما يضاف إلى العلم و مثل من قال إن الحرارة عقرب و الحرارة حارة و العقرب بارد و هذا فى الكيف أو مثل من قال إن التراب هو الثقيل جدا و الثقيل جدا هو كتلة الأرض و هذا فى الكم و مثل من قال إن النوم ضعف الحس و ضعف الحس فى القوة الحاسة و النوم فى مبدإ القوة الحاسة و المتحركة و هذا فى اختلاف الجزء أو مثل أن الرمد طفو و هذا من الحر و ذلك من البرد و هذا فى اختلاف السبب الفاعلى أو مثل من يقول إن الفطوسية تقعير و تلك فى الأنف و هذا فى الوسط و هذا فى اختلاف السبب القابلى أو مثل من يقول إن الخاتم قيد و هذا للبس و ذاك للحبس و هذا فى اختلاف السبب الغائى أو مثل من يقول إن التاج إكليل و هذا فى اختلاف السبب الصورى أو مثل من يقول الباب خشب و هذا فى اختلاف القوة و الفعل.

و مما يليق بهذه الامتحانات أن يكون الموضوع و المحمول يختلفان فى الثبات

منطق المشرقيين، ص: ۵۰

و خلافه مثل من يقول إن البرقص عقد.

و مما ينبه على خطإ الحمل أن يكون ما لا وجود له يجعله محمولا مثل من يقول إن المكان خلاء أو بعد مفطور غير بعد المتمكن فيجعلون ما ليس بموجود محمولا على الموجود.

و إذا تعدينا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا فى غير اللائق بهذا الغرض

فصل فى امتحان العام

فصل فى امتحان العام

نتأمّل أول شىء هل المدعى أنه عام محمول أم لا و نتأمّل حال ما حمل على الشىء على أنه أعم منه هل يحمل حد الأخص عليه أو على ما هو أعم منه مثل أن تقول إن المضاف نوع من المقابل من حيث هو مقابل ثم حد المضاف يقال على كل مقابل و ينظر فى موضوعات الأخص ما لم يحمل عليه الأعم كما يعرض لمن يقول إن الخير يعم اللذة ثم يوجد من اللذات ما هو ردىء و الأردأ أن لا يوجد الأعم محمولا على شىء من الأخص مثل ما يعرض لمن يقول إن اللذة بعض الحركات ثم يتفقد الحركات فلا يجد شيئا منها لذة بل يجد اللذة غاية ما لحركة و مطابقة لسكون إن كان كذلك و ربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول متساويا و لم يكن أحدهما أعم مثل من قال إن الحركة بعض الانتقالات فإنه يلزمه أن يجعل موضوعات الانتقالات أكثر و لا يجد الأمر كذلك و يقارب هذه الاعتبارات ما يقال من أنه إن كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق و الضحاك أو يرتفع ما جعل أعم بارتفاع ما جعل أخص و بالعكس مثل من جعل الواجد أعم من الموجود و لا يوجد الواجد ما لم يكن الموجود.

و مما يجب أن يراعى هل العموم بالاسم أو بالمعنى مثل ما يقال الحى الناطق على الإنسان و على الملك فإذا رجع إلى المفهوم اختلف

منطق المشرقيين، ص: ۵۱

فصل فى امتحان الذاتى المقوم

نتأمّل هل يحتاج أن يصير الشىء بحال آخر غير المحمول عليه ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول فإن كان كذلك لم يكن المحمول ذاتيا بمعنى المقوم مثل الشىء إذا أردنا مثلا أن نجعله مساوى الزوايا لقائمتين لم يمكنا أن نغافصه بذلك بل نطلب أن نفعل به شيئا آخر و هو أن نجعله ذا ثلاثة أضلاع فيكون إذن كونه مساوى الزوايا لقائمتين إنما يحمل عليه تابعا لحمل المثلث عليه فلا يكون أول ما يتقوم به شكلا خاصا و إذا أردنا أن نجعله مثلثا لم نفتقر البتة إلى أن نلتفت إلى جعلنا إياه مساوى الزوايا لشىء و هذا الامتحان يظهر أجود إذا قدم مقوم أعم ثم أردف بالأخص.

و كذلك لا يمكننا أن نجعل الإنسان أو الحيوان أو الزنجى ضاحكا إلا إذا وجدنا له مبدأ التعجب و هو التمييز و إن كان المعنى عاما جدا فاعتبره بحسب أعم الأشياء و هو الشىء فانظر هل يحتاج الشىء مطلقا فى أن يكون بتلك الحال إلى أن تجعل له حالة أخرى قبله و أيضا تنظر هل يمكن أن يتوهم له ضد المحمول و شخصه باق مثل أن الإنسان إن حمل عليه البقاء و الموت على أنه مقوم ثم يمكن أن يتوهم أن الله يخلده و يدرأ عنه الموت و هو يبقى بعينه ذلك الشخص فيكون إذن كونه مائتا حينئذ غير مقوم و أيضا هل يمكن أن يتحقق الشىء بماهيته و تجعل له المحمول فإنه إن أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم مثل أن الإنسان قد يتفطن لحقيقته و يحتاج إلى براهين يتبين بها أن بدنه فى هذه النشأة مائت لا محالة فالمائت إذن غير مقوم له و هذا و إن أشبه الذى قبله فهو غيره لأنه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد قيام البرهان عليه و بيان كونه ضرورى اللزوم أن يرفع عنه.

و مما يمتحن به أن ينظر هل هذا المقوم مقول على المتقوم به مطلقا أو بشرط أو جهة فإن من حق المقوم أن يكون مطلقا للذات و أما

مثل المحسوس الذى يقال على الإنسان لا من كل جهة بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته

منطق المشرقيين، ص: ۵۲

فى امتحان العرضى

امتحانه أن لا يوجد فيه شىء من خواص المقوم فإن وجد فليس بعرضى و يمتحن العام فيه بامتحان العام مقرونا به امتحان العرضية

فى امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تعتبر كون الشىء محمولا و أعم مقوما ليس من اللوازم ثم تعتبر كونه جنسا فإذا بطل شىء من الاعتبارات الأولى بطل أنه جنس فإن لم يبطل بقى لك أن تنظر هل يخل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالا عليه على سبيل التضمن كمن جعل الحساس أو المتحرك بالإرادة جنسا للإنسان و ليس واحد منهما يتضمن الدلالة على الآخر و إنما يدل عليه على سبيل الالتزام فليس إذن أحدهما أولى من الآخر فى أن يكون جنسا له و يدخله فى هذا أيضا أن تجد شيئين ليس أحدهما جنسا و قد جعل جنسا و ذلك لأن الآخر إن كان ملازما غير متضمن فقد كان ما ذكرناه و إن كان متضمنا أو متضمنا فالمتضمن أولى أن يكون جنسا فليس أحدهما ليس أولى من الآخر بأن يكون جنسا و هذا مثل أن تجعل القادر أو المختار جنسا للسارق لا سيما إذا كان الأولى أن تجمع بينهما فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك.

و مما يمتحن به أن تنظر هل تحته اختلاف بالفصول فإنه إن كان اختلاف تحته إلا بالعوارض و اللواحق اختلاف أشخاص الناس بعوارضهم فليس المعنى المقوم جنسا.

و مما يمتحن به أنه هل ما هو جنس مقول على ذات الشىء قول مقوم غير الجنس بل قول الفصل لجنسه أو قول فصله نفسه مثل الحساس و الناطق على الإنسان.

و مما يمتحن به هل يختلف الجنس و النوع فى النسبة إلى الجنس الأعلى على ما يقولون إن الملكة من أنواع جنس يجعلونه المضاف ثم الشجاعة يجعلونه من أنواع الكيف

منطق المشرقيين، ص: ۵۳

و هذا مما لا يجوز فإن الجنس محمول على ما تحته سواء كان نوعا أو نوع نوع و حملا مقوما فإنه لا يجوز أن يكون مقوما لنوعه ليس مقوما لنوع نوعه و لا يجوز أن لا يحمل الجنس الأعلى على النوع الأسفل أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى.

و مما يمتحن به أن ينظر هل ما وضع نوعا للجنس هو فصل قائم لأنواع أو هو صنف لأنواع مثال الأول أن يجعل العدد جنسا للفردية أو الحيوان للناطق و مثال الثانى أن يجعل الحيوان جنسا للذكر أو الأنثى و الذكرية من لوازم أنواع الحيوان لا من الفصول التى تطرأ على الحيوان أول طروء فتنوعه و أقبح من هذا أن تجعل ما هو أولى بأن يكون نوعا جنسا و ما هو أولى بأن يكون جنسا نوعا كمن قال إن الاتصال جنس الاجتماع و كثيرا ما يغلط فيجعل الفصل جنسا كمن يجعل العشق إفراط محبة و إنما هو محبة مفرطة و كذلك من يقول مثلا إن الفضيلة ملكة محمودة و المحمود كالجنس للفضيلة.

و من هاهنا يمكنك أن تمتحن الفصل أيضا و النوع

فى امتحان الفصل

أنه قد يقع الخطأ فى الحدود فى استعمال الفصل فيوضع النوع نفسه مكان الفصل فتقول مثلا فى حد التهزؤ أنه شتم مع استخفاف و

الاستخفاف ليس فصلا لقسم الشتم بل كالنوع له و ربما أورد فصل الجنس شيئا أقدم من الجنس

فی امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التی ليس يراد بها التعريف بل أن تكون محمولة مساوية غير مقومة فقد تمتحن بامتحانات منها أنه ينظر هل توجد لغير الشیء فإن وجدت فليست بخاصة مثل من جعل الإضاءة خاصة للنار و هی موجودة للجرم الحاضر.

منطق المشرقيين، ص: ۵۴

و أيضا ينظر هل مقابل الخاصة خاصة المقابل مثل أنه إن كان من خاصة الزوج أن يكون مربعه زوجا فمن خاصة الفرد أن لا يكون مربعه زوجا فأما ما يقال من أن الموضوع إذا جعل خاصة لما لذلك الموضوع لم يجز مثل من يجعل الإنسان خاصة للضاحك أو يجعل الأرض خاصة للثقيل المرسل فقول لا محصول له فإن حمل الإنسان على الضاحك حق و ليس بجنس له و لا فصل و لا عرض عام و لا حد و لا رسم فانظر ما ذا يجب أن يكون و أما أن أحدهما أحق بالحمل من الآخر فهو فی غير ما نحن بسبيله.

و من التقصير فی الخاصة أن يستعمل فی الخاصة الأغلب و الأكثر فيقال مثلا إن من خاصة النار أنها ألطف الأجسام العنصرية و لو لم تكن النار موجودة لكان يوجد ألطف الأجسام و لم يكن نارا اللهم إلا أن يعنی ألطف الأجسام الممكنة أن توجد عنصرا فيكون حينئذ القول صحيحا و يكون خاصة من الجهة التی نتكلم فيها و إن لم يكن خاصة من جهة التعريف المطلق لا بحسب من عرف بالبرهان ذلك و ذلك عسير

فی امتحان يعم الخاصة المفردة المعرفة فی شرح الاسم

ينظر حتی لا يكون ما أورد على أحد الوجهين أخفی من المعرف أو مثله فی الخفاء و إنما يكون أخفی من المعرف إما لأنه لا يعرف إلا بالمعرف و إما لأنه مع كونه مستغنيا عن المعرف به فی تعريفه صعب التعريف فی نفسه مثال الأول قول من عرف الشمس بأنها كوكب النهار ثم لا يمكن أن يعرف النهار إلا بأنه زمان طلوع الشمس و كذلك قول من يقول إن الحيوان هو الذی نوعه الإنسان و مثال الثانی قول من يعرف النار بأنها جرم يشبه النفس و ربما كان وجود الخاصة أخفی من وجود المعرف بها مثل ما فی هذا المثال أيضا من قياس النفس إلى النار

منطق المشرقيين، ص: ۵۵

و مثال المساوی فی الخفاء المتضايفات و المتضادات و أشباه ذلك فإنه ليس تعريف الابن بالأب أولى من تعريف الأب بالابن و كأنك عرفت ما يغلط به فی هذا و كذلك ليس تعريف السواد بالبياض أولى من تعريف البياض بالسواد و الأولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا بالآخر و لا قبله و الثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر و لا قبله و من الخطإ أن يكون قد عرف الشیء بنفسه و هو لا يشعر كمن يعرفه باسم آخر مرادف مثل أن يقول إن الإنسان حيوان بشر أو عرف الفرد بأنه عدد وتر أو قال الشهوة توقان إلى اللذيذ

فی امتحان يخص شرح الاسم و يعم جميع أنواعه

فمن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة و الصفة و من ذلك ما يتعلق بالغلط فی الواجب الضرورى.

أما المتعلق بالجودة و الصفة فمثل أن يكون أهمل الجنس و بخس التعريف حقه على ما علمت فإن من حق الجنس أو ما يجرى مجراه أن يورد فی الرسوم و شروح الأسماء ثم يتبع بما بعد ذلك من خواص و أعراض أو فصول و مقومات و ينظر هل استعمل

الألفاظ ملائمة ليس فيها استعارة أو مجاز أو لفظ فهمه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه و ينظر أيضا هل فيه زيادة لا يحتاج إليها لا بسبب المساواة و لا بسبب التعريف و الاستظهار فيه مثل قول القائل فى تعريف البلغم بالقول إنه أول رطوبة منهضمة فى المعدة و لا نجد للأول هاهنا فائدة البتة و كذلك لو قال قائل إن العمى هو عدم البصر بالطبع فإنه لا فائدة هاهنا لقوله بالطبع لأن عدم القوة يكون من طبع الشيء و وجود القوة يكون له من غيره.

و من التفريط و التقصير أن يكون عرف الشيء الوجودى بالعدم كمن يعرف القدرة بأنها فقدان العجز و البصر بأنه فقدان العمى و قد علمت ما فى ذلك من الخطإ

منطق المشرقيين، ص: ۵۶

فى امتحان الحد

إن امتحانات المحمول و المقوم و الخاص و شرح الاسم كلها تعتبر فى باب الحد و تخصه امتحانات فمن ذلك أن تنظر هل أجزاء الحد أمور أقدم من المحدود و إلا فليس الحد بالحد المحض لأن الحد المحض يكون بالمقومات.

و يقرب من هذا أن يكون قد أخذ الأمور اللازمة مقام المقومات.

و من ذلك القبيل أن تأتى بالفصل سلبا محضا لا يشتمل على دلالة محصلة فإنك قد علمت أن السلوب لوازم لا مقومات كمن يحد الخط بأنه طول بلا عرض.

و من ذلك أن تنظر هل وضع بدل الجنس ذاتيا آخر أو بدل الفصل ذاتيا آخر و هذا مما يتعلق بامتحان الجنس و الفصل.

و من ذلك أن تنظر هل وضع فيه أقرب الأجناس فإنه لا بد من أن يترتب فيه الجنس الأقرب ليشتمل على جميع المقومات المشتركة ثم يؤتى بالفصل.

و من ذلك أن تنظر هل أورد كل فصل قريب إن كان للشيء فصول مقومة معا مثل الحساس و المتحرك بالإرادة فإنه ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر.

و قد تختص بحدود الأشياء المركبة امتحانات مثلا إذا فرضنا أن العدالة مركبة من العفة و الشجاعة و الحكمة فإن الزلل الذى يقع فى تحديد مثله أن يقال إن العدالة عفة و شجاعة فإن ظاهر هذا هو أن العدالة عفة و هى أيضا شجاعة كما يقال إن الإنسان حى و ناطق و قد يفهم منه أن العدالة عفة و تلك العفة هى شجاعة أو عفة مقارنة للشجاعة فيكون كأن العدالة عفة بشرط أن تكون تلك العفة شجاعة أو بشرط أن تقترن بالعفة شجاعة فيكون كأنه قال إن العدالة عفة ما و ليس كذلك بل العفة جزء من العدالة أو شرط بل يجب أن يقال إن العدالة هيئة تتبع اجتماع العفة و الشجاعة و الحكمة و العدالة مجموع منها.

منطق المشرقيين، ص: ۵۷

و قد يقع الزلل بسبب بعد هذا السبب و هو أن يذكر الجمع و يشار إليه لكنه لا يشار إلى الهيئة الخاصة بذلك الجمع الذى لأجل تلك الهيئة الخاصة يكون المركب هو ما هو مثل أن يقال إن البيت مجموع لبن و طين و خشب و يقتصر عليه فإنه لا يكون قد عرف البيت فإنه ليس كل مجموع من هذه الأصول بيتا بل ما كان مجموعا على هيئة و رصف و ترتيب و مما يناسب ذلك أن تذكر معية الأجزاء من غير بيان ما فيه المعية و ما بالقياس إليه المعية.

و من الزلل فى ذلك أن يشار إلى التركيب فيجعل مكان المركب فيقال مثلا أن البيت تركيب من لبن و خشب و طين و ليس البيت تركيبا بل المركب و التركيب صفة لأصول البيت.

و من الزلل فى ذلك أن يجمع ما لا يجتمع مثل قول من يحد السطح بأنه خط و عدد أو يكون الكل فى غير أجزاء كمن يقول إن العدالة فى الشهوة و الغضب و ليس كذلك بل فى الناطقة و يشبه هذا أن يكون للكل موضع واحد و للأجزاء مواضع تفاريق مثل من

يقول إن الإبصار مجموع لون و إدراك و يقرب منه أن يكون الكل موجودا و إن رفعت الأجزاء بلا عكس أو يكون المركب من ضدين و ليس دون كل واحد منهما و يكون أميل إلى كل طرف عن كل طرف و يقرب منه أن يكون بعض ما أورد جزءا خارجا عن الكل مثل غاية أو فاعل أو غير ذلك مثل أن يقال إن الرمى إرسال سهم مع إصابة

فى تعريف الاسم و الكلمة و الأداة و القول

إنه قد يحتاج فى انتقالنا إلى الكلام فى التصديق إلى معرفة هذه الثلاثة فالاسم كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة مبنية على الزمان الذى يقارن ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة مثل زيد.

و أما الكلمة فهى التى تكون فى كل شىء كالاسم إلا أنه يدل على الزمان

منطق المشرقيين، ص: ۵۸

المذكور مثل قولك ضرب فإنه يدل على معنى هو الضرب و على شيئين آخرين أحدهما نسبته إلى موضوع غير معين و الثانى وقوعه فى زمان خارج عنه هو ماض و أما أمس فليس يدل على شىء و على ذلك الزمان الخارج بل الشىء الذى يدل عليه نفس الزمان و أما التقدم فليس يدل على معنى و على زمان مقارن له بل على زمان هو داخل فى حقيقة نفس ذلك المعنى فكذلك أمس و التقدم اسم.

و أما الأداة فهى اللفظة التى لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة و إضافة بين المعنى لا تحصل إلا مقرونة بما أضيفت إليه مثل فى و لا فلذلك إذا قيل زيد فى لم يكن نافعا فى معنى ما لم يقل فى الدار.

و أما القول فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى و منه قول تام و منه قول غير تام.

و القول التام هو الذى كل جزء منه دال دلالة محصلة مثل المؤلف من الأسماء وحدها أو من الأسماء و الأفعال.

و الناقص ما هو مؤلف من جزءين جزء منه غير تام الدلالة و جزء تام الدلالة مثل المؤلف من أداة و شىء آخر مثل قولك لا إنسان أو فى الدار و قولك ما صح فإن هذه قد ألحق بالدال منها شىء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة البساطة رفعا كبيرا و كذلك إذا قلت زيد فقدمت أداة تجىء لمعنى لا محالة مقرونة بزيد فهذه ليست أقوالا تامة و لكنها فى جملة الأقوال لا محالة.

و هاهنا ألفاظ تستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة و تارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة مثاله إذا قلت هو أو موجود فقد تدل به دلالة الاسم ثم تقول زيد هو كاتب و موجود كاتب فتستعمله تابعا و رابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد بهو و الموجود ما يراد بالاسم بل أردت به تابعا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول زيد على و فى و كذلك تقول تارة زيد كان و تريد بكان وجوده فى نفسه فيكون الكلم تاما

منطق المشرقيين، ص: ۵۹

و تارة تقول زيد كان كاتبا فتدخل كان على أنها تابعة و رابطة.

فقد بان أن بعض الأسماء و الأفعال قد يدل بها دلائل ناقصة فإنك إذا قلت كان كاتبا لم تدل بالكون على المعنى بل بالكتابة لكنك دللت على زمان لشىء لم تذكره بعد و أمثالها تسمى كلمات زمانية

منطق المشرقيين، ص: ۶۰

القول فى التصديق

فى أصناف القضايا

إن المعانى و الألفاظ المفردة و اللائى فى حكم المفردة و هى التى يصح أن يدل على مقتضاها بلفظ مفرد قد يعرض لها ضروب من التأليف ليس كلها موجها نحو التصديق أو التكذيب توجيها أوليا بل كثير منها يوجه نحو أغراض أخرى فإنك إذا قلت أعطنى كتابا لم تجد الفحوى الأول من هذا القول يناسب الصدق أو الكذب و إن كان له فحوى آخر بضرب من دلالة الحال و الانتقال من فحوى إلى فحوى مناسبة للصدق و الكذب لأنك قد تستشعر من هذا أنه مريد للكتاب و كذلك إذا قال لعلك تأتينى أو ليتك تأتينى و هل عندك بيان لكذا أو ما يجرى هذا المجرى فإن جميع ذلك خال عن فحوى أول يناسب الصدق و الكذب و إن كان لا يخلو عن فحوى ثان يناسبه فأما إذا قلت زيد كاتب لم تجد له فحوى أولا إلا ما هو صادق أو كاذب أى لا تجده إلا و الأمر مطابق للمتصور من معناه فى النفس فتجد هناك تصورا مطابقا له الوجود فى نفسه و إنما يكون التصور صادقا إذا كان كذلك و إنما يصير مبدأ للتصديق فى أمثال هذه المركبات إذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقة.

و هذا القسم من القول و المعنى المؤلف يسمى قضية و يسمى قولا جازما و أصنافه الأولى ثلاثة لأن الأحكام التى تناسب التصديق ثلاثة فإنه إما أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد أو ما له حكم المفرد إلى مثله بأنه هو أو ليس هو مثل قولك الجسم محدث أو ليس بمحدث و من عادة قوم أن يسموا هذا حمليا.

و إما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف القضايا إلى مثلها و قوم يسمون جميع هذا شرطيا لكنه قسمان فإنه إما أن تكون النسبة نسبة المتابعة و اللزوم و الاتصال مثل قولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن قولك الشمس

منطق المشرقيين، ص: ۶۱

طالعة قضية فى نفسه و قولك فالنهار موجود قضية أيضا و قد وصلت إحداهما بالأخرى و من عادة قوم أن يسموا هذا القبيل شرطية متصلة و وضعية.

و إما أن تكون النسبة نسبة المفارقة و العناد و الانفصال مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون هذا العدد فردا فإن قولك هذا العدد زوج و قولك هذا العدد فرد كل فى نفسه قضية و قد قرن بينهما مباينة و معاندة و محاجزة و من عادة قوم أن يسموا هذا القبيل قضية شرطية منفصلة.

و كان الواجب بحسب لغة العرب أن تكون الشرطية هى المتصلة فإنك تجد هناك شرطا موضوعا و جزءا مرادفا لكنهم يسمون المنفصلة أيضا شرطية و كأنهم يعنون بالشرطية ما يلحق فيه بقضية من القضايا زيادة تحرفها عن أن تكون قضية و تجعلها جزء قضية أ لا ترى أنه كان قولك الشمس طالعة قولا صادقا أو كاذبا فلما ألحقت به الزيادة فقلت إن كانت الشمس طالعة فحرفت القضية فصارت غير قضية حين زال عنها أن تكون صادقة أو كاذبة و كذلك كان قولك النهار موجود قولا صادقا أو كاذبا فلما ألحقت به الزيادة فقلت فالنهار موجود فحرفت القضية فصارت غير قضية فإن قولك فكان كذا مع الفاء إذا لم تلغ و عنى بها معنى لا صادق و لا كاذب و كذلك قولك هذا العدد زوج و قولك الآخر هذا العدد فرد قد حرف كل واحد منهما إلحاق لفظة إما به عن أن يكون صادقا أو كاذبا.

و كل واحد من هذه الأجزاء الأربعة قد تهيأ بما ألحق به لأن يكون جزءا قضية تهيؤا يصير النفس نازعة إلى الجزء الآخر فكان من شرط كل واحد من أجزاء هذه القضايا فى أن يتم بها الكلام أن يردف بالآخر لكن المقدم من المتصل مقدم فى نفسه و التالى فيه تال فى نفسه لا بالوضع و لا كذلك فى المنفصل بل ذلك فيه بالوضع و قد عرفت أنهما و إن كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين فقد استحالت القضيتان فيه عن أن تكون فى نفسها قضية فليس تأليفهما من قضايا هى بالفعل قضايا بل قد استحالت فيها القضايا عن أن تكون قضايا بالفعل استحالة صلحت بها لأن تصير أجزاء ما

منطق المشرقيين، ص: ۶۲

يكون فى نفسه قضية واحدة بالفعل و كل متصلة قضية واحدة بالفعل و كل منفصلة أيضا قضية واحدة بالفعل إلا أن تركيبها من قضايا

قد استحالت بسبب التركيب عن كونها قضية و إذا أزيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة و لا كذلك أجزاء القسم الأول من أقسام القضية.

و ذلك القسم الأول قد وجد بحسب لغة العرب اسما يليق به فلنسم كما سموا و لنسم المتصل المجازى و لنسم المنفصل كما سموا.

و نجد للحملى جزءين أحدهما حامل و اسمه المشهور الموضوع كقولك فى مثالنا زيد و الثانى محمول كقولك فى مثالنا كاتب.

و نجد للمجازى جزءين أحدهما شرط و اسمه المشهور مقدم كقولك فى المثال إن كانت الشمس طالعة و الآخر جزاء و اسمه المشهور تال كقولك فى المثال فالنهار موجود.

و فى كل واحدة من هذه الأجناس إثبات و نفى فالإثبات يسميه قوم إيجابا و النفى سلبا و الإثبات فى الحملية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك زيد كاتب و النفى فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك زيد ليس بكاتب و الإثبات فى المتصلة المجازية أن تحكم بإتباع جزاء لشرط مثل قولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و النفى فيها أن تحكم بلا إتباع جزاء لشرط مثل قولك ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

و الإثبات فى المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون هذا العدد فردا و النفى فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك ليس إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون منقسما بمتساويين.

و جميع ذلك قد يكون كليا و قد يكون بعضيا و قد يكون مهملا.

و الكلى فى الحملى هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك فى الإيجاب كل إنسان جسم و فى السلب

منطق المشرقيين، ص: ۶۳

ليس أحد من الناس بطائر و فى المجازى هو أن يكون الجزاء جزاء لكل فرض للشرط مثل قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و فى السلب بخلافه مثل أن تقول ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود و فى المنفصل هو أن يكون انفصال التالى فى الموجب صادقا عند كل فرض للمقدم مثل قولك دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون فردا و فى السلب كاذبا عند كل وضع له كقولك ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون منقسما بمتساويين.

و البعضى الجزئى فى الحملى هو أن يكون الحكم إنما حكم به إيجابا كان أو سلبا على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك فى الإيجاب بعض الناس كاتب و فى السلب بعض الناس ليس بكاتب و فى المتصل أن يكون الإتباع محكوما به فى الإيجاب أو محكوما بنفيه فى السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك فى الإيجاب قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالجو متغيم أو فالشعرى طالع و فى السلب ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصبح و فى المنفصل على قياسه أيضا أما الإيجاب فمثل قولك قد تكون الحمى إما دقا و إما بلغمية لازمة و ذلك فى بعض الأحوال حين لا يحتمل غير الوجهين و فى السلب مثل قولك قد لا تكون الحمى إما دقا و إما ربعا و ذلك فى بعض الأحوال حين تكون نائبة و فى كل يومين مرة.

و المهمل هو أن تذكر الحكم و لا تذكر كميته المذكورة التى بها تصير محصورة بلفظة حاصرة و قد تسمى سورا مثاله فى الحمل أما الموجبة فقولك الإنسان كاتب و أما السالبة فقولك الإنسان ليس بكاتب.

و فى الحمليات قضية تسمى مخصوصة و هى أن يكون الموضوع أمرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك فى الإيجاب زيد كاتب و فى النفى زيد ليس بكاتب و لأن الحملية أقل القضايا تركيبا فبالحرى أن يقدم القول فيها و تحقق أحوالها

منطق المشرقيين، ص: ۶۴

فى تحقيق الموضوع فى الحملى

إذا قلت ب ج فمعناه أن ما يوصف بأنه ب و يفرض أنه ب سواء كان موجودا أو ليس بموجود ممكن الوجود أو ممتنع الوجود بعد أن يجعل موصوفا بالفعل أنه ب من غير زيادة كونه دائما ب أو غير دائم فذلك الشيء موصوف بأنه ج و على قياسه فى السلب.

و اعلم أن الموضوع قد يكون مفردا مثل الإنسان و قد يكون مؤلفا مثل الحيوان الناطق المائت و إنما يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد و من المؤلفات ما يكون جزء منه حرفا فى مثل قولك غير بصير أو لا بصير فإن لك أن تضع بدله لفظا مفردا كالأعمى و كذلك لك أن تجعله محكوما عليه بالإيجاب و السلب

فى تحقيق المحمول فى الحملى

إذا قلت ب ج فمعناه أن كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ج من غير زيادة أنه موصوف به دائما أو غير دائم أو عند ما يوصف بأنه ب أو وقتا آخر معينا كان أحد الوقتين كالكسوف للقمر أو غير معين كالنفس للإنسان فإن جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ج لأن هذا أعم من كونه موصوفا دائما أو غير دائم و من كونه موصوفا بذلك عند ما يوصف ب ب أولا عند ذلك فقط و كل ما يزاد على هذا فهو أخص من هذا و إن كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه بل أخص منه و كذلك القول فى السلب.

منطق المشرقيين، ص: ۶۵

و تكاد اللغات تقتضى فى عادتها إذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه قضية مطلقة فإن اشترط فيها فى النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التى نذكرها منه و يعم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا ما دام الذات موجودة بل وقتا ما أو بشرط و حال وجودية.

و الناس لا يفرقون فى زماننا بين المطلقة و الوجودية و ما يكون المفهوم منه أن ب ج ما دام موجود الذات ضرورية و ما يكون المفهوم منه ما دام موصوفا بأنه ب لازمة فإن اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضرورية فلتخص باسم اللازمة المشروطة و بينهما فرق فإنه فرق بين قولك المنتقل متغير ما دام موجود الذات أى الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات و بين قولك إن الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلا و كيف لا و الأولى كاذبة و الثانية صادقة و لنسم ما يكون المفهوم منه فى كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك طارئة و لنسم ما يكون له وقت معين متى كان مفروضة و ما كان وقته غير معين منتشرة و لنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك فى الوقت الحاضر وقتية ليشترك جميع ما يخالف الضرورى فى أنه وجودى و كذلك فافهم فى السلب.

و قد يكون المحمول أيضا مفردا و يكون مؤلفا على نحو ما قيل فى الموضوع

فى تحقيق القضية الحملية بأجزائها

إذا قلت ب ج فمعناه أن كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ج من غير زيادة أنه موصوف به دائما أو غير دائم أو عند ما يوصف بأنه ب أو وقتا آخر معينا كان أحد الوقتين كالكسوف للقمر أو غير معين كالنفس للإنسان فإن جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ج لأن هذا أعم من كونه موصوفا دائما أو غير دائم و من كونه موصوفا بذلك عند ما يوصف ب ب أولا عند ذلك فقط و كل ما يزاد على هذا فهو أخص من هذا و إن كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه بل أخص منه و كذلك القول فى السلب.

منطق المشرقيين، ص: ۶۵

و تكاد اللغات تقتضى فى عادتها إذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه قضية مطلقة فإن اشترط فيها فى النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التى نذكرها منه و يعم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا ما دام الذات موجودة بل وقتا ما أو بشرط و حال وجودية.

و الناس لا يفرقون فى زماننا بين المطلقة و الوجودية و ما يكون المفهوم منه أن ب ج ما دام موجود الذات ضرورية و ما يكون المفهوم منه ما دام موصوفا بأنه ب لازمة فإن اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضرورية فلتخص باسم اللازمة المشروطة و بينهما فرق فإنه فرق بين قولك المنتقل متغير ما دام موجود الذات أى الشىء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات و بين قولك إن الشىء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلا و كيف لا و الأولى كاذبة و الثانية صادقة و لنسم ما يكون المفهوم منه فى كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك طارئة و لنسم ما يكون له وقت معين متى كان مفروضة و ما كان وقته غير معين منتشرة و لنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك فى الوقت الحاضر وقتية ليشترك جميع ما يخالف الضرورى فى أنه وجودى و كذلك فافهم فى السلب.

و قد يكون المحمول أيضا مفردا و يكون مؤلفا على نحو ما قيل فى الموضوع

فى تحقيق إيجاب الحملى

قد فهمت ذلك فى الأمثلة المذكورة

فى تحقيق السلب الحملى

اعلم أنك تحتاج فى السلب أن تسلب العلاقة التى بين المحمول و الموضوع فلذلك إن كانت القضية ثلاثية إذ قد ذكر فيها الرابطة تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول زيد ليس هو بعاقل فإن لم تفعل هذا بل قلت زيد هو ليس بعاقل دخل هو بين زيد و بين ليس بعاقل دخول رابطة الإثبات فجعل الحكم إثبات الداخل فيه حرف النفى فأثبت اللاعاقلية على زيد لأن هو للربط لا لفصل الربط فهذا هو الذى نعرفه فى هذا الموضع.

و أما هل هذا الإثبات يخالف فى الفحوى لذلك السلب أو لا يخالفه و يلازمه فى الصدق و الكذب فهو بحث آخر.

و ليس يجب إذا كانت إحدى القضيتين مخالفة للأخرى فى الإثبات و النفى أن لا يكون بينهما تصادق و ترافق و تلازم و لا التصادق و التلازم يقتضى أن يكون حكمهما فى جميع الوجوه مختلفا فكثيرا ما تلزم موجبة سالبة و سالبة موجبة لزوما معاكسا و غير معاكس.

لكنك يجب مع ذلك أن تعلم أن المحال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الثانى فإن محال الوجود لا يحكم عليه بإثبات البتة و هو وجود حكم له إلا إذا فرض كأنه ليس بمحال الوجود و كيف يحصل للمحال حاصل أى حاصل كان بل إنما

منطق المشرقيين، ص: ۶۷

يصح عنه سلب كل شىء و قد يقبل عليه مثل هذا الحكم لما يوهم ذلك من مطابقته للسلب الحق لكن التحقيق يمنع ذلك.

و أمثال هذه القضايا التى يحكم فيها بإيجاب معنى نفى يسمونها معدوليات و يسمى اللفظ الذى يدل على خلاف المعنى الوجودى مثل عين الإنسان لفظا غير محصل و ربما كان فى اللغات لها مواضع استعمالات أخص مما ذكرنا فربما قيل نابينا و عنى به الأعمى عادم البصر و من شأنه أن يبصر فلم يقع على كل مسلوب البصر و ربما قيل خلاف ذلك اصطلاحات مخصصة بحسب الوضع لا بحسب ما يوجبه الطبع و الذى يوجبه الطبع و نفس الأمر فهو ما قلنا.

و أما إذا كانت القضية غير ثلاثية إنما هى ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة استغناء لأن محمولها كلمة أو اسم مشتق اشتقاقا يتضمن

النسبة المذكورة على حسب اللغة أو لم تذكر اختصارا فإن حرف السلب لا يقرن إلا بالمحمول و ليس مرادنا فى هذا الموضع أنك يجب فى كل موضع أن تقرن حرف السلب بالرابطة أو بالمحمول بل نقول إن النفى هو ذلك فإذا لم يكن لهما تابع آخر قرنت بهما و إن كان لهما تابع قرنت بما يكون قرنه به أولى على ما سنصفه فيكون قرنك بذلك الشيء رفعا و سلبا للربط و للحمل أيضا على الوجه الذى دل عليه الشيء الزائد الآخر إن قرن بالمحمول و الموضوع فإنك ستعلم عن قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل آخر لأغراض و معان

منطق المشرقيين، ص: ۶۸

فى تحقيق الكلى الموجب فى الحمليات

أما الكلية الموجبة المطلقة التى هى أعم فى مثل قولنا كل ب ج فمعناه كل واحد مما يفرض أنه بالفعل من غير أن يشرط أنه دائم بالفعل أو غير دائم موصوف بأنه ب فذلك بعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان شيء.

و أما الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أى كل واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائما أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه ما دام ذاته موجودا فهو ج مثل قولك بالضرورة كل متحرك جسم.

و أما اللازمة فهو مثل قولك كل ب ج بضرورة قلت أو لم تقل أى كل موصوف دائما أو غير دائم بأنه ب فما دام موصوفا بأنه ب لا ما دام ذاته موجودا فإنه موصوف أيضا بأنه ج.

و أما الموافقة فمثل قولك كل ب ج أى عند ما يكون ب فيكون ج من غير زيادة أنه يكون كذلك دائما ما دام ب أو غير دائم.

و أما المفروضة فمثل قولك كل قمر ينكسف أو كل كوكب يطلع.

و أما المنتشرة فمثل قولك كل إنسان يتنفس.

و أما الحاضرة فمثل قولك كل إنسان مسلم فى الوقت الذى يكون اتفق ذلك فلا إنسان كافر و لا يبعد أن يصدق فى أمثال هذه القضايا أن يقال كل حيوان إنسان لو كان فى وقت من الأوقات كذلك و شرط هذه القضية الوقتية فى الإيجاب أن يكون الموضوع موجودا و أما الوجودية فما يعم جميع ما لا ضرورية فيه حقيقة

منطق المشرقيين، ص: ۶۹

فى تحقيق الكلى السالب فى الحمليات

اعلم أن المطلقة من السالب الكلى ليس له فى لغتنا لفظ يطابقه و إن تحملنا له لفظا وجدناه قولنا كل إنسان لا يكون كذا و كل ب لا يوجد ج مع أن هذا يوهمنا أنه لا يوجد ج ما دام موصوفا بأنه ب و أما لا شيء من ب ج فهو شديد الإيهام لذلك إذ كان السلب فى القضايا يوهم العموم فى الأشخاص و الأزمان إذا كان منكرا و ليس كذلك فى الإيجاب و ما يجزئ إن كان كذلك إذ كان السلب من حقه أن يكون طارئا على الإيجاب و بعده و أن يطرأ عليه رافعا له و لا يرفعه ما لم يقتض العموم فلذلك قصد به التعميم فى النيات و العادات لكننا نعلم أن نفس السلب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذى يعم الدائم و غير الدائم و الموقت و غير الموقت.

فأما السالب الكلى الضرورى سواء جعلته قولك بالضرورة كل ب ليس ج أو قلت لا شيء من ب ج فمعناه كل واحد مما يوصف ب ب كيف وصف و أى وقت وصف فإنه مسلوب عنه ما دام موجود الذات أنه ج و لا يوهمك أن لفظ كل يوجب الإيجاب بل يوجب العموم فقط فإن أوجب بعد ذلك فهو إيجاب و إن سلب فهو سلب.

و أما اللازمة فمثل قولك لا شيء من ب ج إذا لم تعن ما دام موجود الذات عنيت ما دام موصوفا بأنه ب فقط.

و أما الموافقة فأن لا تشترط فى السلب المذكور عموم أوقات كونه ب و اللغة لا تطيع فى إيراد المثال لهذا.
و أما الوقتية فكقولك فى مثل الحال التى جعلنا منها مثال الموجبة ليس أحد من الناس بكافر و فى هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجودا لا محالة ثم يسلب عنه فإنه إذا اتفق فى وقت من الأوقات مثلا أن لا يكون شىء من المنكسفات
منطق المشرقيين، ص: ۷۰
موجودا فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول ليس إلى الآن شىء مما هو منكسف بقمر من غير أن يكون ذلك عاما لكل وقت و قد تصدق هذه السالبة فى مثل قولك و لا أحد من الناس بحيوان إذا كان وقتا ما مثلا لا إنسان فيه البتة فلم يكن حينئذ إنسان حيوانا و كيف يكون حيوانا و هو غير موجود

فى البعضيتين الجزئيتين

يجب أن يعلم أن البعضيتين الموجبة و السالبة على أحكام الكليتين فى كل شىء إلا أن الحكم على جهته إنما هو فى البعض فقط و ذلك لا يمنع أن يكون الباقى كذلك أو مخالفا له فى الإيجاب و السلب و فى غير ذلك من الضرورة و اللزوم و الموافقة و الوقتية.
و تخص البعضيات أنه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم و ليست بضرورية الحكم لأنها يكون اتفق لها صحبة الحكم الممكن ما دام الموضوع موجود الذات لا سيما فى السلب و قد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة و لنسم الدائمة مطلقا و يكون ما دام موصوفا بأنه ب مثلا و لنسم الدائمة المشروطة

فيما يلحق القضايا من الزوائد

إن كل قضية فإما أن تكون ذات موضوع و محمول فقط مهملة أو مخصوصة و إما أن يكون هناك حصر و تدخل اللفظة الحاصرة مثل كل أو لا شىء و بعض أو لا بعض.
و أيضا إما أن تكون لها فى نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا أو كاذبا و تسمى جهة مثل أن تقول زيد يجب أن يكون كاتبا أو يمكن أو يمتنع و إذا لحقت الجهة القضية سميت رباعية و من العبارة على
منطق المشرقيين، ص: ۷۱
الجهات أن يقال بالضرورة كذا أو ليس بالضرورة و بالإمكان كذا أو ليس بالإمكان أو يكون مطلقا بلا شرط.
و كل واحد من الضرورة و اللزوم و الوقتية جهة لكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة.
و معنى قولنا بالضرورة أن يكون الحكم ما دام ذات الموضوع موجودا و معنى الإمكان أن يكون الحكم غير ضرورى فى نفسه لا فى الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له و لا فى عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه ثم سنفصل هذا

فى تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمة المطلقة قد يقال للمقدمة إذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو بسلب من غير زيادة شرط البتة و هى أعم من الضرورية و من التى ليست بضرورية و تفارق الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خاص فإن الضرورية هى التى الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة و تفارق الممكنة التى هى أخص بالمنطق بأنه لا بد فيها من وجود إما دائما و إما وقتا معينا أو غير معين و هذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتة ما دام موجودا.
و قد يقال مطلقة لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عمومه أو خصوصه ضروريا ما دام ذات الموجود موضوعا و إن

كان قد يكون فى بعضه ضروريا مثل قولك كل أسود فهو ذو لون جامع للبصر فمنه ما هو أسود ما دام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات و منه ما لا يجب أن يكون أسود ما دام موجود الذات فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات.

و قد يقال مطلقة ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا فى شىء من موضوعات الموضوع أى ما يقال عليه الموضوع بل يكون محمولا عليه وقتا فقط.

منطق المشرقيين، ص: ۷۲

مثل أن تقول إن كل منكسف فهو فاقد للضوء المستعار و ليس شىء منكسفا دائما ما دام موجود الذات أو مثل أن تقول كل مريض فهو ناقص القوة و هذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع موصوفا بما وصف به و قد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقتا معينا و قد يكون وقتا غير معين مثل كون الإنسان متنفسا و أما الذى يقال فى جانب المحمول بشرط ما دام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لا غنى له فيما نحن فيه.

و قد يذهب قوم فى قولهم المطلقة إلى الزمانية التى أشرنا إليها و يجعلون وقتها زمانا ما يفرض لا سيما حاضرا و لا يمنعون غير ذلك لكنه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولنا كل إنسان حيوان من حيث التصديق به ليس ضروريا فإنه قد يكذب إذا كان الناس معدومين فحينئذ لا يكون و لا واحد مما هو إنسان المحمول عليه أنه حيوان و كيف يكون حيوان و ليس موجودا و إنسانا فتصير هذه القضية عندهم من القضايا الممكنة

فى تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال مقدمة ممكنة إذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلك ضروريا واجبا أو غير ضرورى و لا واجب.

و يكون الممكن بحسب هذا الاعتبار تقسم الأشياء إليه و إلى مقابلة الممتنع فقط و تقسم إلى الواجب و الممكن الآخر ليس قسمة الاسم المشترك كما يظنه الذين لا يعلمون بل قسمة معنى جامع و هو ما اجتمعا فيه من المباينة فى المعنى للممتنع.

و هذه المقدمة الممكنة تدخل فيها الضرورة و المطلقة بأصنافها و الممكن الآخر الذى سيخبر عنه دخول الأمور التى هى أخص معنى فى الأمر الذى هو أعم معنى و هذا الممكن هو الذى إذا قيل ليس بممكن و عنى بالممكن المسلوب كان معناه هو ممتنع.

منطق المشرقيين، ص: ۷۳

و قد يقال مقدمة ممكنة و يعنى بها أن الحكم فيها غير ضرورى هو و لا نقيضه أعنى الضرورى الذى أومأنا إليه فيكون هذا أخص من ذلك و يخرج منه الواجب الضرورى و يدخل فيه المطلق و ما فيه ضرورة بشرط وقت أو حال و ليست ضرورية مطلقة و يدخل فيه الممكن الذى هو أصدق من هذا حدا و هو الذى لا وجوب الوجود فيه أو لنقيضه الوجود المطلق و الوجود بحسب شرط أو وقت فيجوز أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائما من غير وجوب خلوه دائما و جواز أن يوجد لموضوع ما وقتا أو دائما وجودا اتفاقيا مثل أن يكتب زيد.

و يقال ممكن لأخص من الجميع و هو هذا الآخر الذى لا ضرورة فيه مطلقا و لا بشرط.

و قد يقول قوم ممكن و يعتبر حال الحكم فى المستقبل بحسب أى وقت فرضت فيه الحكم على أنه فى أى وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة إما مطلقة و إما بشرط.

و أما الحال و لا تبالى فيه سواء كان الشىء موجودا أو غير موجود و هذا أيضا اعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه اسم الممكن لكن الأصول ما أشرنا إليه.

و قد حسب قوم من ضعفاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجودا فى الحال فيكون قد وجب من حيث وجد فى الحال و لم

يعلموا أنه إن صار وجوده واجبا لأنه حصل موجودا فى الحال فيصير لا وجوده واجبا لأنه حصل لا موجودا فى الحال فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجوب فى الوجود و لا يهربون عما يعطيه الوجوب فى اللاوجود و هو الامتناع و ليس إذا صار الشيء موجودا فقد صار واجبا إلا أن يؤلف فيقال الموجود ما دام موجودا فهو واجب أن يكون موجودا أى بشرط ما دام موجودا و فرق بين أن تقول إن الموجود يجوز لو لم يكن موجودا أو ليس واجبا إن كان موجودا و بين أن تزيد فتقول ما دام موجودا و كل ما هو ممكن الوجود فإنه إذا وجد كان واجبا أن يكون ما دام موجودا و ذلك لا يمنع كونه ممكنا فى نفسه على أنه أيضا إذا كان موجودا وجب أن يصير واجبا فليس يمكن أن يصير واجبا أبدا دائما بل واجبا فى وقت و ذلك لا يمانع الممكن العام و لا الممكن الخاص الذى ليس

منطق المشرقيين، ص: ۷۴

فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقتة و مشروطة و لا يمانع الممكن الذى هو أخص فإنه يكون باعتبار نفسه ممكنا أخص و باعتبار شرط يضاف إليه واجبا فيكون ممكنا من غير الوجه الذى يكون منه واجبا فيكون ممكنا من أنه لو ترك و طباعه و طباع الموضوع لم يجب أن يوجد له البتة و جاز أن يخلو عنه الموضوع البتة إذ ليس فى طباع الموضوع ما يقتضى وجوده له و لا فى طباع المحمول أن تكون ماهيته تقتضى وجودها دائما للموضوع أو وقتا ما لكنه قد يعرض شيء من خارج يوجبه فضلا عن أن يوجده و يكون وجوبه من حيث إن ذلك العارض عرض فأوجب و قد علمت أن من علق الضرورة و الإمكان بحصر القضية و علق الحصر بوقت ما جاز أن يكون قولنا كل إنسان جوهر ممكنا أن يكذب و قولنا كل لون سواد ممكنا أن يصدق

فى التناقض

اعلم أن من حق السلب أن يرفع الإيجاب و لا يصدق معه و أنه إذا كذب الإيجاب أن لا يكذب معه فإن الشيء لا يخرج من الإيجاب و السلب إذا وقفا على التقابل الحقيقى فكان السلب إنما يسلب الشيء من جهة ما أوجب عليه.

لكنه قد يتفق أن لا يقع السلب مقابلا للإيجاب من الجهة التى وقع عليها الإيجاب فيتفق حينئذ أن يكون الإيجاب و السلب صادقين معا أو كاذبين معا و إذا وقع الإيجاب و السلب على ما ينبغى لهما من التقابل فوجب ضرورة إذا صدق أحدهما أن يكذب الآخر و إذا كذب أحدهما أن يصدق الآخر و بالجملة امتنع أن يصدقا معا أو يكذبا معا فذلك هو التناقض.

فالتناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب و السلب يلزم منه أن يكون أحدهما صادقا و الآخر كاذبا.

فالقضايا المخصوصة يكفى فى شرط تناقضها أن تراعى أحوال الحمل و الوضع و أما غيرها فقد تراعى فيها أيضا أحوال معان داخلة عليها اللفظة الحاصرة و مثل

منطق المشرقيين، ص: ۷۵

الجهة فأول ما يجب أن يراعى فيها هو شرائط الحمل من القوة و الفعل و الكل و الجزء و الإضافة و الشرط و المكان و الزمان و غير ذلك مما عددناه فى الفن الذى فرغنا عنه.

و المهم أن تراعى لفظة المحمول و الموضوع و غير ذلك و يحذر أن لا يكون وقوعه فى القضيتين وقوع اللفظ المشترك بل وقوع اللفظ المتواطئ.

و وقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشيئين أو على أشياء بمسموع واحد و تختلف مفهوماته فى كل واحد مثل النور على المسموع و المعقول و العين على الدينار و منبع الماء.

و وقوع اللفظ المتواطئ هو أن يكون الوقوع بالمسموع و المفهوم معا مثل وقوع لفظ الحيوان على الإنسان و الفرس.

فإذا اتفقت القضيتان فى مفهوم الأجزاء التى منها تؤلف ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه و إضافة المحمول و زمانه و مكانه و كونه بالقوة أو بالفعل واحدا ثم أوجب أحدهما و سلب الآخر كان فى المخصوصة تقابل حقيقى و وجب أن يصدق أحدهما

و يكذب الآخر و أما إذا خالف شيء من ذلك لم يجب مثل أن يقول أحدهما زيد ناسخ و الآخر ليس بناسخ و عنى بزيد غير ما عنى الآخر أو بالناسخ غير ما عناه أو قال الكأس الواحدة مسكرة و عنى بالقوة و قال الآخر ليس بمسكرة و عنى بالفعل أو قال فلان عبد أى لله و قال مقابله ليس بعبد أى للآدمى أو قال أحدهما الزنجى أسود أى فى بشرته و قال الآخر ليس بأسود أى فى لحمه أو قال أحدهما إن النبى صلى إلى بيت المقدس و أراد فى وقت و قال الآخر النبى لم يصل إلى بيت المقدس و أراد وقتا آخر أو فعل شيء مما يجرى هذا المجرى فى مكان أو شرط إطلاق أو تقييد و غير ذلك فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الإيجاب و السلب و هو التناقض بالحقيقة.

فأما إذا كان هناك لفظة حاصرة و لم يكف ما أومأنا إليه بل احتيج أن تراعى أشياء أخر فإنه إذا اتفقت القضيتان فى كمية الحصر و اختلفتا فى كيفية الإيجاب و السلب جاز أن تكذبا جميعا و جاز أن تصدقا جميعا.

منطق المشرقيين، ص: ۷۶

فأما كيف تكذبان جميعا فذلك إذا كانتا كليتين و كانت المادة ممكنة مثل قولنا كل إنسان كاتب و ليس و لا واحد من الناس بكاتب و أما إذا كانت المادة واجبة فتكون السالبة لا محالة كاذبة مثل ما فى قولك كل إنسان جسم ليس و لا واحد من الناس بجسم و إن كانت ممتنعة فتكون المثبتة لا محالة كاذبة مثل ما فى قولك كل إنسان حجر ليس و لا واحد من الناس بحجر.

و أما كيف يمكن أن تصدقا معا فذلك إذا كانتا جزئيتين و كانت المادة ممكنة أيضا مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس كل إنسان أو ليس بعض الناس كاتبا.

و أما الحال فى الواجبة و الممتنعة فمثل ما قيل.

و من شأن الناس أن يسموا الكليتين المختلفتين فى الإيجاب و السلب مع وجود شرائط التقابل المذكورة فى المخصوصات متضادتين و الجزئيتين النظيرتين لهما داخلتين تحت التضاد ثم يحسن لهم اعتبار التقسيم و التركيب أن يراعوا أقساما أخرى لا ينتفع بها.

و المستبصر بما بيناه سريع التفطن للقضاء بالفصل بينهما و بين حال القضيتين المتفقتين فى كيفية الإيجاب و السلب المختلفتين فى الحصر و تسمى متداخلتين و أنت لا عذر لك فى أن لا تقضى فيها بالفصل فأما إذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات وجب حينئذ أن تعتبر لها فى التناقض شروطا و اعتبارات أخرى و ليس ما يظن أن هذا الذى قيل كاف فيما لا جهة ضرورة أو إمكان معه بل هذا كاف فى بعض ما يخرج عنهما.

و من الواجب أن تنظر كيف يقع التناقض فى الخالى عن الضرورة و الإمكان الذى لا ضرورة فيه إيجابا و لا سلبا فإن مراعاة التناقض فى هذا الخالى و إن رجع إلى الشرائط المذكورة فإن لذلك الرجوع تفصيلا لا يغنى عنه البيان السالف المجمل.

و لنبدأ و لنبين بالتناقض فى المطلقة العامة المذكورة أولا

منطق المشرقيين، ص: ۷۷

فى نقيض المطلقة العامة الأولى إذا كانت موجبة كلية

إذا قلنا كل ب ج بالإطلاق الأعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له لأنه لا يمكننا أن نراعى الزمان بينهما على ما يجب فإنه يجوز أن يكون الكلى الموجب صادق الحمل فى كل شخص زمانا ما أو حالا ما غير عام و أن تكون الأزمنة شتى و مختلفة فى كل واحد فإذا أوردنا الجزئية السالبة و دللنا به على سلب عن بعض و لم يشتمل إلا على هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون فى زمان غير شتى من الأزمنة التى كان فيها الإيجاب حقا سواء كان الزمان فى جميع الأشخاص واحدا أو كثيرا مختلفا و إذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب إن صدق الإيجاب و لا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا فليست الجزئيات المتضمنة فى قولك كل ب ج زمانها واحدا و ربما لم يمكنك أن تفرض الأزمنة متشابهة حتى تكون كلها مثلا ربيعا أو

وقت كسوف القمر حتى تجعل السلب فى الجزئى غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة فإن أمكنك ذلك فحينئذ تكون الجزئية المشروط فيها ذلك الزمان و ذلك الحال نقيضا مثلا كما تقول كل شجرة جوز فإنها فى صميم الشتاء معتبرة و كذلك إن كان شرط غير الزمان لكن هذه القضية إما أن تكون بعض القضايا المطلقة التى نحن فى وصفها و لا يكون الحكم فى التناقض فيها حكما فى كل قضية مطلقة و إما أن تكون قد عرفت و ستعلم حالها من بعد لكن غرضنا أن نعرف نقيض المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول إنه لما لم يمكن مراعاة زمان جزئى مخصوص أو حال جزئية مخصوصة وجب أن يكون إيرادنا النقيض مراعى فيه ما يشتمل على كل زمان و حال و ذلك بأن تجعله جزئية سالبة دائمة السلب.

و دائمة السلب فى الجزئيات غير الضرورية فيها و ذلك أنه ليس ببعيد فى الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضرورى السلب سلبا دائما فإنه من الجائز أن

منطق المشرقيين، ص: ۷۸

يخلو الجزئى عن شىء مما هو ممكن له الإمكان الصرف حتى يوجد و يعدم و لا يعرض له ذلك الممكن مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس و تسلب عنه الكتابة ما دام موجود الذات فلا يوجد كاتبا البتة فيكون حقا أن بعض الناس لا يكتب البتة و مع ذلك هذا السلب لا يكون ضروريا عنه فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالإطلاق العام كلما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة و كلما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة و اقتسامهما الصدق و الكذب دائم.

و بئس ما فعل المغربيون حين اعتبروا فى تناقض الضروريات و الممكنات الجهة و لم يعتبروا فى المطلقة فإن الإطلاق أيضا جهة من الجهات كيف أخذت المطلقة و بكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية و الممكنة و إن كان جهتها كونها خالية عن جهتى الضرورة و الإمكان فلهذا الخلو حكم.

و ربما قال قائل منهم لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن ليس بعض ج ب فى الزمان أو الحال الذى فرض فيه ذلك البعض حين قيل كل ج ب أو ليس بعض ج ب عند ما يكون كل ج ب فإن القول الأول يحيل على الفرض و ليس فى الفرض زمان أو حال معلومة و القول الثانى يحيل على الوجود و لكنه كاذب فى كل حال صدقت الموجبة أو كذبت و فى ذلك وجهان من الحكم فاسدان أحدهما أنه ليس يجب أن يكون السالب دائما فى التقابل الذى إيجابه كلى مطلق كاذبا لا محالة و الثانى أنه إذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع النقيضان فى الكذب و هذا محال.

فتبين إذن أن الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة و هى ضرب من المطلقة الاتفاقية

منطق المشرقيين، ص: ۷۹

فى نقيض المطلقة التى تلى هذه العامة إذا كانت أيضا كلية موجبة

و هذه هى المسماة باصطلاحنا وجودية التى لا ضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صادقين كل ب ج بالوجود أى بلا ضرورة حقيقية بتة فقد تصدق معه المطلقات السالبة كما علمت لكن و يصدق معه الممكن و إن لم ينعكس و إنما تكذب معه الموجبة الضرورية و تكذب معه السالبة الضرورية و قد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التى وصفناها فيجب أن يكون نقيضه غير خال عن الاشتمال على جميع ذلك و مقولا على جميع ذلك.

و ليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك إلا أن تجعل سالبة الوجود فيقال ليس دائما بالوجود كل ب ج أى بل كل ب ج بالضرورة أو بالضرورة ليس كل ب ج أو بعض ب يكون دائما ليس ب ج و إن لم يكن بالضرورة و لا يمكنك أن تجد لهذه الموجبة نقيضا غير هذه السالبة البتة أو ما هو فى قوتها و لا لهذه السالبة و ما فى قوتها غير هذه الموجبة

فی نقیض المطلقة اللازمة إذا کانت کلیة موجبة

نقیض هذه المطلقة هی السالبة الجزئیة المشارکة للموجب فی الوقت الموقت و هو وقت محصل لأنه الوقت أو الحال التی یکون ما هو ب موصوفا بأنه ب فإذا قال کل ب ج أی ما دام موصوفا بأنه ب کان نقیضه لیس کل ب ج أی لیس ما دام موصوفا بأنه ب فهو ج بل إما أن یکون ج و إما أن یکون وقتا دون وقت و قد تعین الشرط فصح التقابل

منطق المشرقیین، ص: ۸۰

فی نقیض اللازمة المشروطة إذا کانت کلیة موجبة

هذه القضیة لیس تقابلها السالبة الدائمة و ذلک لأنها تقابل ما هو أعم منها و قد تکذب إذا کانت الموجبة ضروریة و إذا کان کذلک لم یکن کذبها یوجب صدق الموجبة المشروطة فأمکن أن تکذب مقابل نقیضها التی تسلب اللزوم المشروط و لا تمنع الضرورة و لا توجبها و اللفظة المتممة له التی تطابق لیس کل ج إنما یکون ب ما دام موصوفا بأنه ج عارضا له ج أی بل إما دائما و إما لا فی وقت البتة و إما فی بعض أوقات کونه ج و إما فی غیر وقت کونه ج بل فی وقت له آخر.

و لا تظن أن قولنا لیس دائما یوصف یوجب أن یکون یوصف فی غیر ذلک الوقت لأن قولنا دائما تخصیص و سلب التخصیص لیس یوجب التعمیم فإنه قد یسلب التخصیص حیث یسلب التعمیم

فی نقیض الطارئة من المطلقات إذا کانت کلیة موجبة

لا تناقض هذه القضیة السالبة الجزئیة اللازمة المشروطة فإنه إذا قیل کل ب ج أی فی حال من أحوال کونه ب لم یکن نقیضه أنه لیس کل ب ج فی حال من تلک الأحوال بل بعض ب لیس البتة ما دام ب ج و ذلک أنه یمکن أن یکون کذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبة فیجب أن یکون النقیض ما یرفع ذلک کله و الذی یرفع ذلک کله قولک بعض ب له دوام سلب أو إیجاب ج ما دام ب و هذا دوام لأی حال من الحالین کانا.

و تخالف الدائمة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف

منطق المشرقیین، ص: ۸۱

فی نقیض المطلقة التی تعم اللازمة و الطارئة و هی الموافقة إذا کانت کلیة موجبة

لا تناقض هذه القضیة السالبة الجزئیة اللازمة المشروطة فإنه إذا قیل کل ب ج أی فی حال من أحوال کونه ب لم یکن نقیضه أنه لیس کل ب ج فی حال من تلک الأحوال بل بعض ب لیس البتة ما دام ب ج و ذلک أنه یمکن أن یکون کذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبة فیجب أن یکون النقیض ما یرفع ذلک کله و الذی یرفع ذلک کله قولک بعض ب له دوام سلب أو إیجاب ج ما دام ب و هذا دوام لأی حال من الحالین کانا.

و تخالف الدائمة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف

منطق المشرقیین، ص: ۸۱

فی نقیض الکلیة الموجبة الوقتیة

هذه يسهل إيراد النقيض لها لأن الوقت معين

فى نقيض السالبة الكلية المطلقة على الوجوه المذكورة

قد يمكنك أن تستخرج شروط مناقضة السالبة الكلية فى باب باب من أبواب من مضادتها فنقيض قولنا لا شىء من ج ب بالإطلاق الأعم بعض ج ب دائما و قد عرفت الفرق بينه و بين الضروريات و نقيض هذا القول إذا كان وجوديا بعض ج ب بالوجود و نقيض هذا القول إذا كان لازما و كان معناه لا شىء من ج يكون ب عند ما يوصف بأنه ج بعض ج ب عند ما يفرض ج إما دائما و إما وقتا و نقيض هذا القول إذا كان لازما مشروطا بعض ج إنما

منطق المشرقيين، ص: ۸۲

يكون ب عند ما يفرض له ج دائما أو وقتا و نقيض هذا القول إذا كان طارئا بعض ج له دوام سلب أو إيجاب ب و نقيض هذا القول إذا كان بالمعنى الذى يعم الطارئ و اللازم المشروط بعض ج ب ليس إنما يسلب عنه ب فى حال كونه ج.

و أما الوقتية فنقيضها الموجبة الجزئية المشاركة فى الوقت

فى نقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك أن تعرف التناقض هاهنا أيضا مما قيل لك فى الموجبة الكلية فنقيض قولنا بعض ج ب بالإطلاق الأعم ليس شىء من ج ب إذا كان المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد و لا يوجد له ب ما دام موجود الذات من غير أن تعنى بذلك الضرورة فإن ذلك حينئذ يكون نقيض الممكنة العامة لا المطلقة.

و أما إن قيل هذه القضية هل تكون صادقة حتى تكون مثلا طبيعية غير ضرورية السلب يعرض لها أن لا توجد لشخص ما فليس على المنطقى أن يخوض فيه لكنه إن كان لا- صدق لمثل هذا السالب و لا كذب لمثل ذلك الموجب و قد حصل الاقتسام دائما لكن الموجب ليس يجب فيه أن تشترط المادة الممكنة دون الضرورية لأن المطلقة عامة جدا و كذلك السالبة التى تقابلها ليس بشرط فيها أن يكون دوامها دوام ضرورة أو غير ضرورة.

و أما إذا كانت هذه القضية وجودية فنقيضها ليس بالوجود و لا شىء من ج ب أى بل بالضرورة إيجابا أو سلبا و ليس قولنا ليس بالوجود و لا شىء من ج ب هو قولنا بالوجود ليس شىء من ج ب و نعنى سلبا عن كل واحد غير ضرورى فإن هذين قد يصدقان جميعا.

و أما إذا كانت لازمة فنقيضها ما يعم اللازمة و الطارئة فإن الحال متعينة فإنه إذا قال بعض ج ب أى ما دام موصوفا بأنه ج ضرورة كان ج أو غير ضرورة

منطق المشرقيين، ص: ۸۳

فنقيضه أنه لا شىء من ج إلا و ليس ب ب أى عند ما يوصف بأنه ج من غير فرض دوام أو غير دوام.

و أما إذا كانت لازمة مشروطة فنقيضها لا شىء مما هو ج إنما هو ب مع كونه ج أى بل دائما أو لا البتة أو فى حال منه دون حال.

و أما إن كانت طارئة فنقيضها لا- شىء مما هو ج إنما هو ب فى بعض أحوال كونه ج بل إما أن لا- يكون ب البتة أو يكون ب بالضرورة أو لازما.

و أما إن كانت بحيث تعم اللازمة المشروطة و الطارئة ا ه

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَیهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْیَا أمْرَنَا... یَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ یُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ کَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخیص بحار الأنوار، للعلّامة فیض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشهید آیة الله "الشمس آبادی" – رَحِمَهُ اللهُ – کان أحداً من جَهابذة هذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع "مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائی/"بنایة "القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹